الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

حلقة نقاش مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتمل مصادفتها في تحقيق أمن الفضاء واستدامته

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بالجميع – بمن فيهم السيد توماس ماركرام، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة سيمونيتا دي بيبو، مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، والمشاركون في حلقة النقاش – في هذه الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة، عملا بقرار الجمعية العامة ٩٠/٧١ كمساهمة مشتركة من اللجنتين الأولى والرابعة في الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

ومن دواعي سروري أن أشارك في رئاسة هذه الجلسة مع رئيس اللجنة الرابعة، سعادة السفير رافائيل رامييريث كارينيو ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقد اتفقنا على تناوب إدارة أعمال هذه الجلسة. وعليه، سأتولى رئاسة الجزء الأول من الاجتماع، ويتولى الرئيس المشارك رامييريث كارينيو رئاسة الجزء الثاني.

تناولت اللجنتان مسألة أفضل السبل للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا على مر السنين. تناولت اللجنة الأولى المسألة بموجب البند ٩٩ بشأن نزع السلاح العام والكامل، البند الفرعي (د)، المعنون ”تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.“ وتناولتها اللجنة الرابعة، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٥٢، بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

توفر هذه الجلسة المشتركة المشترك المتكامل منتدى للأعضاء اللجنتين للنظر في هذه المسألة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1732196 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وجرى تعميم برنامج حلقة المناقشة المشتركة اليوم. وكما تلاحظ اللجنة، ستنظر جلسة اليوم في موضوع التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. وفي هذا السياق، فإن الموضوع الرئيسي للجلسة هو الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، مع الأخذ في الحسبان ماضيها وحاضرها ومستقبلها. وسوف نركز أيضا على البنود الفرعية الأربعة المركزة والممنهجة للتشجيع على الحوار التفاعلي بين الوفود. أولا، معاهدة الفضاء الخارجي التي مضى عليها ٥٠ عاما في خدمة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ثانيا، النظام القانوني للفضاء الخارجي والإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي؛ ثالثا، سبل ووسائل الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ورابعا، الجهود الرامية إلى ضمان استدامة الفضاء لصالح جميع الأمم.

نستمع الآن إلى بيانين رئيسيين من السيد توماس ماركرام، المدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي سيتكلم بالنيابة عن الممثل السامي، ومن السيدة سيمونيتا دي بيبو، مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وسيعقب البيانين حلقة نقاش.

أدعو الآن السيد ماركرام إلى مخاطبة اللجنة.

السيد ماركرام (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة الثانية المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة. في البداية، أود أن أشكر رؤساء اللجان والمكاتب على دعمهم، وأن أعرب عن تقديري لمكتب شؤون الفضاء الخارجي على التعاون الوثيق في تنظيم هذه الحلقة. وأود أيضا أن أشكر الأعضاء المشاركين في حلقة النقاش على تجشمهم السفر إلى نيويورك للمشاركة في هذه الجلسة.

منذ يومين فقط، احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة الفضاء الخارجي. ذلك الصك التاريخي لمدونة قواعد قانون الفضاء الخارجي وضع الهدف المشترك المتمثل في الإبقاء على الفضاء مجالا يسوده السلام. إن التركات الهامة له تشمل عدم عسكرة الأجرام السماوية وعدم وضع أسلحة الدمار الشامل في أي مكان في الفضاء الخارجي. وتلك المعاهدة أساسية لضمان ألا يتجاوز سباق التسلح في الحرب الباردة حدود الأرض، ولكنها لم تحاول إيجاد حل شامل لجميع التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء الخارجي. إذ أن الشواغل المتعلقة بتسليح الفضاء تُركت للمداولات المقبلة ولا تزال تمثل أولوية ملحة حتى يومنا هذا. لذلك فإن موضوع هذه الجلسة يوفر فرصة مناسبة لتقييم نظام الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي.

إن زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي من جانب الحكومات والقطاع الخاص، واستخدامها المتزايد له، حققا فوائد للتنمية البشرية والرفاه والأمن لا يمكن إنكارها. إن الأنشطة الفضائية تمس كل جوانب الحياة الحديثة. واعتمادنا على الفضاء الخارجي يؤثر على جميع قطاعات المجتمع، من الاقتصاد إلى الجيش. بيد أن الفضاء الخارجي بيئة هشة، والإجراءات التي اتخذتها الجهة الفاعلة الوحيدة يمكن أن تؤثر على جميع البلدان الأخرى. ومنع نشوب الصراعات يمتد إلى الفضاء الخارجي، ولذلك لا يزال يشكل ضرورة ملحة، حتى مع زيادة الاعتماد العسكري على الفضاء الخارجي تتزايد أهميته الاستراتيجية والكشف عن جوانب الضعف المتأصلة في الموجودات الفضائية. كذلك اعتُبر الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية خطوة ضرورية لتمكين الأمم المتحدة من إنجاز أهدافها النهائية في مجال نزع السلاح منذ عام ١٩٥٧، واتخاذ الجمعية العامة في ذلك العام القرار ١١٤٨ (د-٢٢)

وعلى الرغم من الاستنتاج اللاحق للمعاهدات الدولية الخمس التي تحكم الفضاء الخارجي، فإن بعض جوانب النظام القانوني التي تهدف إلى الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى

مجال للنزاع لا تزال متخلفة إلى حد كبير. على سبيل المثال، في حين يبدو أنه لا يوجد أي نزاع يتعلق بالحق في الدفاع عن النفس وينطبق على الأنشطة في الفضاء الخارجي، ما زال هناك عدم فهم عام للكيفية التي يمكن بها تطبيق هذا الحق وفقا للقانون الدولي بدون أن يرتب ذلك أثارا خطيرة وطويلة الأجل. وعلى الرغم من أننا لم نشهد بعد أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلا أن القدرات التكنولوجية ذات الصلة قائمة منذ عقود. لقد تمت دراسة واختبار العديد من المفاهيم من أجل إحلالها محل شتى أنواع القدرات الفضائية المضادة والتخريبية والهدامة. إن منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المنشورة حاليا يمكن أن تعمل اليوم كأسلحة مضادة للسواتل.

وقد وصف الأمين العام غوتيريش عالم اليوم بأنه عالم تكتنفه النزاعات الجديدة والقديمة المنسوجة معا في شبكة معقدة ومترابطة. وفي الوقت نفسه، نحن نعيش في عصر التسارع الهائل في وتيرة التطور العلمي والتكنولوجي. وعند أخذ هذه الاتجاهات، مجتمعة، فإنها تشير إلى زيادة احتمال ظهور سريع للقدرات العسكرية الجديدة التي يمكن أن ترجح الكفة في نهاية المطاف نحو توسيع نطاق النزاع المسلح غير الخاضع للمراقبة في الفضاء الخارجي، وهي نتيجة يمكن أن تكون لها عواقب لا يمكن تصورها. إزاء تلك الخلفية، من المشجع أن الأمم المتحدة تشهد نهضة في جهودها التي تبذلها منذ أمد طويل لزيادة الأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في هذا المجال. وأود أن أبرز بعض المجالات التي نرى فيها أكبر فرص للتقدم.

منذ عام ٢٠١٣، ما انفكت الجمعية العامة تشجع وتحض جميع الدول الأعضاء على استعراض تنفيذ مقترحات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وأنشأت كيانات في إطار آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ تلك التدابير. وفي نيسان/أبريل، أصدر الأمين العام تقريرا (A/72/65) يصف تلك الأنشطة، والثغرات وأوصى بالطرق التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نرى مستوى عاليا من الاهتمام في السعي إلى المداولات في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة على أساس الاقتراح المشترك المقدم من الصين، والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

في عام ٢٠١٦، وافقت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية بشأن استدامة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. إنها تواصل العمل بكد بشأن وضع الصيغة النهائية للمسائل المعلقة،التي تتناول عددا من المسائل الأمنية الدولية، بما في ذلك تلك المبينة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ (A/68/189) وغيره.

أخيرا، اقترحت الصين والاتحاد الروسي إنشاء فريق خبراء جديد من أجل مواصلة وضع تدابير ملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذا وافقت الجمعية العامة على عمل هذا الفريق سيساعد على تضييق الخلافات بشأن الكيفية التي يمكن بها تدوين وتطوير النظام القانوني للفضاء الخارجي، رهنا بإنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

في السنوات الأخيرة، حققنا زخما كبيرا نحو تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي لصالح السلام ونزع السلاح. وآمل من هذا الاجتماع المشترك اليوم أن يكون بمثابة منبر للجميع للاستعراض الشامل لهذه الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن يشير إلى الطريق المفضي إلى التطوير التدريجي لإدارة الفضاء الخارجي لصالح الجميع.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماركرام على بيانه.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أدعو الآن السيدة سيمونيتا دي بيبو إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة دي بيبو (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب اليوم حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن موضوع التحديات المحتمل مصادفتها في تحقيق أمن الفضاء واستدامته. ويمكنني أن أؤكد تعاوننا المثمر وجهودنا التنسيقية مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. إن عقد الجلسات المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة في عام ٢٠١٥ واليوم لدليل على وجود التزام مشترك من جانب مكتبينا. حلقة النقاش اليوم هي متابعة للاجتماع المخصص المشترك الذي عقد في عام ٢٠١٥ (انظر A/C.1/70/PV.13)، وفي حين أنها توفر صيغة مختلفة ومبتكرة آمل أن تسهم في مواصلة إجراء حوار تطلعي بشأن العديد من الشواغل الرئيسية المتعلقة بأمن الفضاء واستدامته، بما في ذلك وجهات نظر دوائر الصناعة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

ومع إحياء الذكرى السنوية الستين لإطلاق سبوتنيك ١ والذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، فإن هذه سنة مُهِمّة تاريخيا. وتشكل حلقة النقاش اليوم إسهاما من اللجنتين الأولى والرابعة في الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم معالجة الدور الأساسي للمعاهدة في المنظور الأوسع نطاقا لأمن الفضاء. وتشهد المواضيع الإرشادية للبرنامج التي طورها مكتبي مع مكتب شؤون نزع السلاح، على أهمية معاهدة الفضاء الخارجي للأنشطة الفضائية في الماضي والحاضر والمستقبل. تؤدي المعاهدة دورا بالغ الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون والتفاهم على الصعيد الدولي. وهي بمثابة دستور للأنشطة الفضائية، وتشكل الأساس القانوني المركزي للحوكمة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي. وبوصفها جزءا من النظام القانوني للفضاء الخارجي، فإنها تزودنا بالمبادئ الأساسية للحفاظ على النظام القانوني في أنشطة الفضاء الخارجي.

وعند الأخذ في الحسبان المنظور الأوسع نطاقا لأمن الفضاء بوصفه دعامة أساسية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، يمكن أن تقلل من الحوادث والتفسيرات الخاطئة وسوء التقدير، وتعزز التعاون، وتتيح المزيد من القدرة على التنبؤ، وتحقق توافقا في الآراء بشأن المسائل الحاسمة ابتغاء الإبقاء على استخدام الفضاء الخارجي قصرا على الأغراض السلمية، على الأقل كخطوة أولى في التطوير التدريجي للقانون الدولي للفضاء. ويمكننا استخلاص أن تقرير عام ٢٠١٣ الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) يشكل سردا غير مسبوق في هذا الصدد. لقد قمنا الآن بتطوير واسع لجدول أعمال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، من خلال تقرير العام الماضي الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي (A/AC.105/1116) وتقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل من هذا العام (A/72/65 و A/72/65/Add.1). كما قمنا بجمع مساهمات إضافية من الدول الأعضاء ترد في الوثيقة A/AC.105/1145، والوثائق التي سبق إصدارها مثل A/AC.105/1080 وإضافاتها. إنها توفر لنا أساسا شاملا للمضي قدما.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الفضاء الخارجي هو بيئة قد تؤثر فيها الخطوات التي تتخذها جهة فاعلة ما على الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها مستخدمو الخدمات الفضائية في الأرض. ومن هذا المنطلق، يؤدي تطبيق العمليات الفضائية على نطاق أوسع وازدياد القيمة الاستراتيجية للفضاء إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز

سلامة العمليات الفضائية وأمن الأصول والمنظومات الفضائية، بما في ذلك البنى التحتية الحيوية – التي تعتبر حيوية أيضا للشواغل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني – والحفاظ على بيئة الفضاء. وستكون استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد عنصرا جوهريا في تلبية تلك الشواغل. وفي سياق حماية الأرض، يتعين علينا أيضا النظر في المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية من قبيل الأجسام القريبة من الأرض وطقس الفضاء. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي مع الدول والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز المرونة والقدرة على الاعتماد على النظم الفضائية للتصدي لآثار هذه المخاطر.

وقد كُلف المكتب، على مدى أربعة عقود، بالاحتفاظ بالسجل المركزي للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي بموجب الالتزام الوارد في اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥. ويعمل السجل بوصفه الآلية الأساسية للشفافية وبناء الثقة المبنية على المعاهدة. وفي هذا الصدد، من المهم إدراك أثر قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ لعام ٢٠٠٧ على ممارسة التسجيل. ونلاحظ أن العديد من الدول تستخدم بشكل متزايد توصية ذلك القرار بتقديم بيانات تسجيل إضافية وطوعية لغرض السجل فيما يتعلق بتغيير حالة الأجسام الفضائية في المدار، ومعلومات عن أحداث عودة الأجسام الفضائية أو خروجها عن المدار، والمعلومات المماثلة التي تراها هامة لأغراض نظام التسجيل، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز أمان العمليات الفضائية.

إنني أذكر نظام التسجيل على وجه التحديد لأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي هو المخول بولاية المساعدة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الدولية في استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، إلى جانب الإجراءات المتبعة للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بالأمين العام بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي والمبادئ المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، فإن مكتب شؤون الفضاء الخارجي مستعد للعمل مع الدول الأعضاء لوضع إجراءات ملائمة وقوية في مجالي تبادل المعلومات والإخطار، بالاستناد إلى سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي القائم على المعاهدات منذ وقت طويل، وإجراءات الإخطار بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي.

إن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٨، المعروف أيضا باسم (اليونيسبيس+٥٠). وعموما، فإننا ننظر في وضع آليات للتعاون والتنسيق في مجال الفضاء على الصُعد الدولي والإقليمي والأقاليمي والوطني بغية تعزيز وتقوية اقتصاد الفضاء ومجتمع الفضاء والوصول إلى الفضاء ودبلوماسية الفضاء للقرن الحادي والعشرين، وتشكيل ما نسميه ”خطة الفضاء لعام ٢٠٣٠“. بالنسبة للجنة استخدام الفضاء الخارجي، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، واليونيسبيس + ٥٠، والعملية التالية، فإن استشراف عام ٢٠٣٠، هو فرصة لتجديد وتعزيز هذا المنبر المشترك الفريد للتعاون بين الدول الرئيسية المرتادة للفضاء والدول الناشئة في ارتياده، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحوار الهام فيما بين جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة – الحكومات والمنظمات غير الحكومية ودوائر الصناعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. تأتي معاهدة الفضاء الخارجي في صميم تلك الجهود الشاملة المبذولة على المستوى العالمي في مجال دبلوماسية الفضاء. وإنني أتطلع كثيرا إلى النقاش والحوار التفاعلي اليوم. لدينا مصلحة مشتركة في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويجب أن

يكون ذلك هدفنا الرئيسي من منظور متصل بالفضاء في تأمين السلام والرخاء والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة دي بيبو على بيانها.

ويسرني الآن أن أرحب ترحيبا حارا مرة أخرى بالمشاركين في حلقة النقاش السيدة تشارتي ويدن، ممثلة رابطة صناعة السواتل، والسيدة لورا غريغو ممثلة اتحاد العلماء المهتمين، والسيدة دانييلا جينتا ممثلة شركة إيرباص (Airbus)، والسيدة جيسيكا ويست ممثلة منظمة مشروع نصال المحاريث (بروجكت بلاوشيرز). كما أود أن أرحب بالسيدة جوان ويلر ممثلة شركة بيرد أند بيرد الدولية للمحاماة التي تنضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو وستشارك في التبادل التفاعلي للآراء.

وبغية مساعدتنا على إدارة الوقت المتاح لنا بفعالية، يرجى من المشاركين أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن سبع دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيدة شاريتي ويدن، كبيرة مديري السياسات برابطة صناعة السواتل.

السيدة ويدن (رابطة صناعة السواتل) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أكون هنا اليوم لتقديم منظور لصناعة السواتل بشأن جهود الاستدامة على المدى الطويل.

فقبل أربعة أعوام، نظمت رابطة صناعة السواتل، إلى جانب رابطة الجهات المشغلة للسواتل في الاتحاد الأوروبي، والشرق الأوسط وأفريقيا ورابطة البيانات الفضائية، عرضا مشتركا في الدورة الخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، يقدم معلومات متعلقة بالتزام صناعة السواتل بتوجيه الاستثمارات الرامية إلى استدامة الفضاء.

واليوم أود أن أبرز التقدم المحرز في الأنشطة الفضائية التجارية والمبادرات التي تهدف إلى تهيئة بيئة فضائية مستدامة مع تشجيع نمو صناعة السواتل، وهما مسعيان تكميليان وضروريان لتحقيق العديد من الفوائد للجميع. وسأحدد أيضا إجراءات في مجال الصناعة من أجل العمليات الفضائية المأمونة والسبل التي تتفاعل بها رابطة صناعة السواتل مع حكومة الولايات المتحدة والهيئات الدولية مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بغية تقديم إسهامات في مجال صناعة السواتل سعيا لتحقيق مصلحتنا المشتركة في استدامة الفضاء على المدى الطويل.

وتتألف رابطة صناعة السواتل من أكثر من ٤٠ عضوا عمليات السواتل وخدماتها وتصنيعها وإطلاقها والبنى التحتية الأرضية وهي تعتز بكونها ظلت تشارك على مدى السنوات العديدة الماضية مع وفد الولايات المتحدة لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في جهودها نحو تحقيق استدامة الفضاء. وما فتئت تلك المشاركة مفيدة لصناعة السواتل، وتوفر سبيلا لمشاركة الجهات التي تعمل في الصناعة وتريد أن تكون أكثر فعالية. وتناقش لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية البنود التي لها تأثير مماثل على الأصول التجارية، وتتيح العلاقة فرصة أكبر للتعليق بصورة جماعية على الاقتراحات والمواقف. ويؤدي ذلك إلى تعزيز فهم الصناعة لأنشطة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وعملياتها وإلى العمل على نحو أكثر إنتاجية.

وظلت صناعة السواتل التجارية تحقق الابتكارات في مجالات التكنولوجيا والقدرات والتطبيقات لأكثر من ٥٠ عاما. وأدى تصغير الإلكترونيات إلى وفرة من السواتل الصغيرة. وتمكن أوجه التقدم في تكنولوجيا التصوير من دقة أعلى للتصوير وبتكلفة أقل، مما يزود بمعلومات أكثر تواتر وأعلى جودة عن كوكبنا. وأسفرت تكنولوجيا الحزم الموقعية عن زيادة كمية البيانات في

مواقع أكثر دقة، مع تحقيق الاستفادة القصوى من الأطياف المتاحة. فالهوائيات أصغر حجما وأكثر مرونة، والمحطات محمولة وأكثر توافقا. والتوقيت والإشارات الموضعية من الفضاء ضرورية لمعظم الأعمال التجارية والأنشطة.

ومنذ إطلاق المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل، وهي الساتل الأول المخصص للاتصالات التجارية، استشرت الثورات في تكنولوجيا الفضاء في اقتصادنا العالمي وأسلوب حياتنا. وفي الوقت الحاضر، فإن نسبة ٤١ في المائة من أكثر من ٤٠٠ ١ من السواتل التجارية الموضوعة في المدار مملوكة تجاريا، وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك خدمات النطاق العريض في المناطق الريفية والحضرية وإتاحة القدرة على الاتصال فوق البحر أو في الجو. ومن الأمور الشائعة توفير المؤسسات الفضائية الخاصة لخدمات الاتصالات العالمية. فالفضاء هو المصدر المباشر أو غير المباشر لإشارات البث التلفزيوني، والعديد من أساليب وأجهزة الاستشعار لأغراض قياس ورصد الأرض تستخدم تكنولوجيا السواتل التجارية.

إن الفوائد النهائية كبيرة. وقياسا بأهداف التنمية المستدامة، فإن السواتل، بما في ذلك السواتل المملوكة تجاريا والمتوفرة منها، تتيح إحراز التقدم في مجالات الصحة والسلامة العامة والتعليم. وهي تمكن الدول من رصد مواردها الطبيعية والإشراف على هذه الموارد. إن صناعة الفضاء التجارية، على وجه الخصوص، أحد السبل لتحقيق النمو الاقتصادي النشط القائم على التكنولوجيا، وهي تلهم العلماء والمهندسين في الحاضر والمستقبل.

وتدعم رابطة صناعة السواتل العمليات الفضائية التي تدار بطريقة مسؤولة وفعالة لجميع الكيانات المشاركة في الأنشطة الفضائية. ويساعد السلوك المسؤول على ضمان تمكن الجهات المستخدمة للسواتل، بما في ذلك المستهلكون والمؤسسات التجارية والحكومات، من الاعتماد على تكنولوجيا السواتل لتلبية احتياجاتها وحماية الاستثمارات الكبيرة التي وجهت في البنية التحتية الساتلية على الصعيد العالمي. ويضمن مشغلو السواتل التجارية تدابير الدعم الاحتياطي للنظم للتخفيف من احتمال وجود سواتل غير مستجيبة وغير قابلة للتحريك في المدارات ذات القيمة العالية. كما يتخذون التدابير اللازمة لضمان أمن الفضاء الإلكتروني المتعلق بنظمهم. إن الإلمام بالحالة الفضائية عنصر أساسي في إجراء عمليات فضائية مأمونة وفعالة. وعلى وجه التحديد، يتطلب مشغلو السواتل معرفة دقيقة بنظمهم، فيما يتعلق بالموقع، والمسار المداري، والقدرة على المناورة ونظام الصحة.

ومن المهم بالقدر نفسه فهم خصائص نظم التشغيل الأخرى والحطام، مثل الموقع والمدار والمناورات المقررة وإمكانية التردد الراديوي. ولذلك السبب من الأهمية بمكان لجميع الجهات العاملة في الأنشطة الفضائية أن تكون قادرة على تبادل المعلومات من أجل حساب الأنشطة المضطلع بها في الفضاء وضمان سلامة الطيران لجميع المركبات الفضائية. وتمكن رابطة صناعة السواتل – وهي رابطة غير ربحية لمشغلي السواتل تعمل على تحسين سلامة ونزاهة العمليات الساتلية من خلال تنسيق الصناعة – تبادل البيانات التشغيلية بصورة خاضعة للمراقبة وموثوقة وفعالة. وفضلا عن ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة، من خلال القيادة الاستراتيجية، أبرمت أكثر من ٥٠ اتفاقا لتبادل البيانات مع الكيانات التجارية والدول الأخرى من أجل زيادة الوعي باحتمال وقوع الحوادث المسببة للحطام.

وفي نهاية عمر أي ساتل، فإن أنشطة التخلص والتقيد بالمبادئ التوجيهية للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالحطام الفضائي تساعد على التقليل إلى أدنى حد من احتمال الاصطدام، ولا سيما في النظم المدارية الشديدة الفعالية. وتهدف كل تلك الإجراءات التي تتخذها صناعة السواتل إلى ضمان تهيئة بيئة فضائية مستقرة وقابلة لاستخدام الجميع.

كما يشكل التفاعل بين الصناعة والحكومة خطوة هامة نحو الاستدامة الطويلة الأجل للفضاء، ولا سيما حين النظر في وضع مبادئ توجيهية طوعية أو وطنية أو تنظيمية وشروط ترخيص تؤثر على صناعة السواتل. وهناك العديد من الفرص المتاحة للصناعة لكي تشارك مشاركة فعالة في المنظمات الحكومية أو الدولية.

أولا عن طريق الحوار. وفي الولايات المتحدة، هناك لجان استشارية غير رسمية للصناعة للتمكين من تقديم إسهامات. كما تشكل حلقات العمل والمؤتمرات والأيام أو التفاعلات المخصصة الأخرى نماذج مستمرة للحوار بين الحكومة والصناعة.

وثانياً، من خلال إقامة شراكات. ويمثل تطوير التكنولوجيا والمعايير المشتركة، وإجراء البحوث الأكاديمية التي يشارك فيها الحكومة والصناعة على السواء، ووضع برامج الحكومة بموجبها تكون الحكومة عميلا القدرات الساتلية التجارية كلها أمثلة على التفاعل الرئيسية بين الصناعة الساتلية وحكومة الولايات المتحدة.

والفرصة الثالثة تتاح من خلال المحافل الدولية. ففي أماكن مثل هذه اليوم أو في الاتحاد الدولي للاتصالات، يمكن لمدخلات الصناعة الساتلية أن تضفي منظورات متنوعة على مواضيع مثل استدامة الفضاء الطويلة الأجل. وأود أيضا أن أنوه بالمنتدى الرفيع المستوى لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي باعتباره فرصة للصناعة لتقديم مدخلات أو برامج أخرى مثل الميثاق الدولي: الفضاء والكوارث الكبرى.

وأخيرا، تشكل التوعية مشاركة رئيسية في الإبلاغ عن مصالح الصناعة. وسواء عن طريق فرادى الشركات أو الرابطات التجارية مثل رابطة صناعة السواتل، فإن صناعة السواتل في الولايات المتحدة تدعو مباشرة حكومة الولايات المتحدة إلى وضع تنظيم ثابت ومحدد لتحقيق الفعالية في إصدار التراخيص وتوزيع الطيف الترددي المؤكد، ورؤية طويلة الأجل تهيئ الظروف لصناعة فضائية حيوية وتنافسية وتهيئة بيئة فضائية يمكنها أن تدعم تلك الأهداف.

إن مشاركة صناعة السواتل في حوار تحقيق الاستدامة الفضائية أمر بالغ الأهمية. وهناك حوافز قوية للغاية للعمل بشكل مسؤول في الفضاء. ومن شأن العمل بخلاف ذلك أن يعرض للخطر عشرات البلايين من الدولارات التي استثمرتها الصناعة في بناء المركبات الفضائية وإطلاقها لخدمة العملاء. وبعبارات أخرى، فإن استدامة الفضاء ليست مجرد حسن تقدير؛ إنها ممارسة تجارية جيدة. ولصناعة السواتل التجارية إرث يزيد على ٥٠ عاما للعمل في الفضاء، وتطبيق قدر هائل من الخبرة في إجراء العمليات الفضائية المأمونة، واعتماد العديد من الممارسات التي تؤدي إلى التخفيف من حدة الحوادث المسببة للحطام.

ويشكل تبادل البيانات أحد أهم تلك الإجراءات المتاحة للمشغلين. ومع حدوث تغيرات هامة لزيادة إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء، ما فتئ يحدث نمو لاحق في عدد السواتل والتطبيقات والمنافع النهائية. وذلك النمو وتلك التغييرات تحدث في بيئة فضائية يمكن أن تقع فيها حوادث مسببة للحطام ووقعت فعلا، يمكنها أن تعرض للخطر الاستثمارات والتقدم المحرز في الصناعة الفضائية حتى الآن.

وعليه ثمة المزيد مما ينبغي عمله، أي تطوير مزيد من الممارسات الفضلى ووضع المزيد من المبادئ التوجيهية وإجراء المزيد من التفاعل، وزيادة التبادل وتحسين البيانات، لمعالجة الازدحام المداري واستدامة الفضاء. إن إقامة الحوار والشراكات والمساهمات الدولية وجهود الدعوة كلها سبل للتعاون بين الصناعة والحكومات ابتغاء تحقيق الهدف المشترك، ألا وهو استدامة الفضاء على المدى الطويل.

وأشكر أعضاء اللجنة على إتاحة الفرصة لي اليوم للتكلم. وباسم رابطة صناعة السواتل، فإننا نتطلع إلى المساهمة في هذا العمل الهام.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ويدن على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لورا غريغو من اتحاد العلماء المهتمين.

السيدة غريغو (اتحاد العلماء المهتمين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم أن أخاطب اللجنتين الأولى والرابعة اليوم. وأشكر الوفود على اهتمامها بأمن الفضاء الخارجي واستدامته. إن المنظمة التي أنتمي إليها، اتحاد العلماء المهتمين، لطالما شاركت على مدى عقود في الجهود الرامية إلى تعزيز تحديد الأسلحة والأمن في الفضاء. واليوم، سأغتنم الوقت القصير الذي سأقضيه مع اللجنة، بصفتي باحثة علمية، لتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تطرحها التكنولوجيا، وكيف أنها تشكل الخيارات والتحديات التي نواجهها.

توفر السواتل المعلومات وغيرها من الخدمات البالغة الأهمية على نحو متزايد للأمن الوطني والحيوية الاقتصادية ورفاه الإنسان. ويساور أصحابها قلق متزايد إزاء المحافظة على سلامتها؛ فمنذ أن ظهرت السواتل، صاحب ظهورها خطط للتدخل وعرقلة عملها. إن تدمير ساتل من السواتل من شأنه الإضرار بالبيئة الفضائية جراء ما يتخلف عنه من كميات خطرة من الحطام الفضائي. وعلاوة على ذلك، فإن تعطيل ساتل ذي أهمية أو فقدانه، مثل السواتل المستخدمة لأغراض الاستطلاع، من شأنه أن يسبب بسرعة تصعيد أزمة على وجه الأرض أو قد تترتب عليه عواقب أخرى خطيرة وغير متوقعة. وحتى لو لم يحدث هجوم فعلي على ساتل من السواتل، فإن مجرد استهدافها أو بناء أسلحة متمركزة في الفضاء من شأنه تسريع سباق تسلح بما يحمله من عواقب مدمرة وبعيدة المدى، بما في ذلك تحويل الموارد الاقتصادية والسياسية البالغة الأهمية عن مسائل ملحة أخرى أو عرقلة التعاون الدولي الضروري لتحقيق تقدم بشأن تحديات هامة كعدم الانتشار النووي وتغيّر المناخ والإرهاب. باختصار، ثمة الكثير على المحك في الفضاء بالنسبة لنا جميعا.

تستخدم السواتل لأغراض مدنية وعسكرية وتجارية. وفي هذه الشريحة، يمكننا أن نرى التوزيع التقريبي حالياً لأعداد السواتل تحقيقاً لهذه المهام. وكما سيستمع أعضاء اللجنة من زملائي اليوم، يمكن لهذا التوزيع أن يتغير جذريا في السنوات المقبلة. هناك أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة لها احتياجات مختلفة من البيئة الفضائية فيما يتعلق بالشفافية وقابلية التنبؤ والضوابط وحرية العمل والتنسيق. وابتغاء كفالة أن تكون حوكمة الفضاء متوازنة من حيث المنظورات، يجب أن تتاح الفرصة للجميع للتعبير. ليس هذا وقت الانسحاب أو تصور أن أمامنا وقت للقيام بذلك في وقت لاحق. سأقدم بإيجاز لمحة عامة عن الجوانب الأمنية العابرة للحدود الوطنية في الفضاء.

شهدت البيئة الفضائية تغيّرات خلال السنوات الخمسين الماضية، وتغيرت بسرعة على وجه الخصوص خلال العقد أو العقدين الماضيين. كان الفضاء أساسا، خلال جزء كبير من تاريخنا فيه، مجالا لجهتين فاعلتين رئيسيتين، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتظهر الخريطة المبينة في الشريحة الحالية ما كانت عليه الجهتان الفاعلتان في الفضاء في عام ١٩٦٦ وما هي عليه اليوم. ففي العقود الماضية، كان الفضاء يستخدم أساساً لأغراض الأمن القومي الاستراتيجية، مثل الإنذار المبكر عن إطلاق القذائف التسيارية والدعم الاستخباراتي للتحقق من الامتثال لمعاهدة تحديد الأسلحة.

وفي تلك الأيام، استحدثت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نماذج أولية لأسلحة مضادة للسواتل، وأجرى كل منهما تجارب نووية في الغلاف الجوي أظهرت، من بين جملة أمور، أن التفجيرات النووية في الفضاء تنطوي على إمكانية

إلحاق أضرار بأعداد كبيرة من السواتل أو تدميرها، كما أجرى كل منهما بحوثا بشأن الدفاع المضاد للقذائف التسيارية. ورغم الاهتمام بهذه التكنولوجيات والمشاريع التي جرى الشروع فيها، إلا أن الوضع عموما كان وضع ضبط للنفس على نحو متبادل. أدركت الدولتان أن تسليح الفضاء دون تقييد من شأنه أن يؤدي إلى سباق تسلح وحالات عدم استقرار خطيرة على صعيد العلاقة النووية. وقام المجتمع الدولي بالتفاوض على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٧، اللّتين تحددان المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تنظم استخدام الفضاء، فيما قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصياغة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢.

وبطبيعة الحال، كان ذلك بالفعل العصر الذهبي لإبرام الاتفاقات عن طريق التفاوض. بيد أنه منذ ذلك الحين، زادت التطورات التكنولوجية السريعة من منافع الفضاء الخارجي ربما بسبل غير متوقعة. ومن بين تلك التطورات الهامة، تزايد أهمية الموجودات الفضائية بالنسبة للقيام بأعمال عسكرية تقليدية. إذ توفر الوسائل اللازمة للذخائر الدقيقة التوجيه وللمراقبة والاستطلاع الاستخباريين وللاتصالات العالمية. ولم يعد الفضاء موطنا لمهام الأمن الوطني الاستراتيجية فحسب، بل ولمهام الأمن القومي التكتيكية.

والرغبة في الاستئثار بهذه القدرات للذات، وإيجاد السبل لحرمان الخصوم منها إن لزم الأمر، أدى إلى رسم خطط للهيمنة على الفضاء، بما في ذلك طرح مقترحات لوضع أسلحة أرضية تستهدف السواتل وأسلحة فضائية تستهدف الأرض والأجسام الفضائية. وقد سبب هذا، بطبيعة الحال، ضغطاً شديداً على المبدأ الأساسي المتمثل في أنّ الفضاء يستخدم للأغراض السلمية وأنه مشاع عالمي. وأخفقت العديد من هذه الخطط في الماضي لأنها اصطدمت بالواقع التقني والاقتصادي ولأن البلدان لم تكن قد توصلت بعد إلى استنتاجات واضحة داخليا عن كيفية تحقيق التوازن بين مسائل الأمن القومي في الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية.

اليوم، بات الفضاء يحصي الكثير من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى استخدامه من أجل تطوير اقتصادها وتحقيقاً لأهداف علمية ودعماً للأمن القومي. وقد ترتب على هذا نظام إيكولوجي معقد، ليس بإمكانه أن يحقق فوائد جمّة فحسب، بل وأن يولّد روح المنافسة. ليس الفضاء بمنأى عن النزاعات على الأرض، ويمكن أن يكون سبباً غير متوقع لتصعيد الأزمات على الأرض، أو الشرارة التي تشعل فتيلها.

وفي العقود الأخيرة، بُذلت كثير من الجهود في سبيل التوصل إلى معالجة هذه المخاطر من خلال التفاوض بشأن قيود متفق عليها. وقد عملت العديد من الوفود الحاضرة في هذه الجلسة على نحو مبتكر ودون كلل للمضي قدما بهذه المسألة. ولذلك، لهم مني كل الامتنان. وعلى أي حال، فإن الجهود الدولية لم تُفض بعد إلى مجموعة وافية من القيود، لا على الأسلحة الفضائية ولا على الأسلحة المضادة للسواتل، ولا السلوك الذي يمكن اعتباره خطراً. ولكن باعتبار المسألة ذات أهمية، يجب أن نحاول بلا كلل، وأن نواصل العمل، وأن نواصل النظر فيها من زوايا أخرى.

ودعماً لما أتوقع أن يكون مناقشة خلاقة تتسم بالانخراط اليوم، فكرت في تكريس برهة قصيرة من الوقت لأعرض بإيجاز الاتجاهات التكنولوجية ومناقشة الفرص والتحديات التي تحملها سعياً إلى بناء مستقبل آمن في الفضاء. سأشدّ انتباه كل واحد منكم بفضل ما حضرته من عرض بالرسوم المتحركة. هذا هو المضمونَ العلمي الوحيد الذي سأعرضه اليوم. حتى يبقى جسم في الفضاء، يجب أن توازي قوّته الجاذبية، وهي القوة المركزية الناتجة عن الجسم الذي يدور بسرعة حول الأرض. وهو توازن رائع. ليدخل جسم ما المدار، يجب أن يتحرك بسرعة فائقة؛

إذ يجب على السواتل ذات المدار الأرضي المنخفض، وهي الأقرب إلينا، أن تتحرك بسرعة تناهز ٧,٥ كيلو متر في الثانية، أي ما يفوق ٣٠ مرة سرعة طائرة نفاثة. وتبين هذه الشريحة، كيف يبدو ذلك في الواقع. يمثل القرص الأرزق كوكب الأرض. يتحرك الساتل الموجود على المدار الداخلي بسرعة أكبر من ذلك الموجود على مسافة أبعد. وما أود أن يدركه أعضاء اللجنة هو أن السواتل تتحرك بسرعة، ولكنها سرعة يمكن التنبؤ بها.

ويترتب على ذلك عدد من النتائج. ومن بينها أن حدسنا القائل إن الفضاء يوفر موقعا استراتيجيا فريداً يجب احتلاله أولاً والدفاع عنه غير صحيح. على الأرض، ثمة مفهوم الموقع المهيمن، الذي يتيح للمرء أن يرى ما لا يراه غيره من على حصن مشيّد على تلة تحتلها قوة واحدة. إذ يتيح موقع الهيمنة هذا لمن يحتله الاختفاء عن مجال رؤية العدو. بيد أن الحال ليس كذلك في الفضاء. إذ أن سواتل رصد الأرض تتحرك عموما في المدارات الأرضية المنخفضة لكي تكون قريبة قدر الإمكان من سطح الأرض. وهناك عدد كبير منها؛ ونعدّ أكثر من ٤٠٠ ساتل من سواتل رصد الأرض في المدار، بما فيها الساتل الذي يبث الصورة الموجودة في هذه الشريحة التي يظهر عليها المكان الذي نحن فيه جميعا اليوم.

وبما أن الأرض تدور تحت المدار، بإمكان الساتل أن يرى الأرض بأسرها على نحو آني. بيد أن أعضاء اللجنة سيلاحظون أن هذا ليس مجرد موقع متميّز وحيد. يمكن للعديد من السواتل أن تشغل مدارا واحدا من تلك المدارات، كما ثمة العديد من الانحرافات لتلك المدارات. إن موقع الهيمنة هذا إنما هو متاح على نطاق واسع وثمة مجال لتعايش الجميع. في الواقع، لا بد من أن تتعايش.

لأن سواتل رصد الأرض توفر معلومات استخباراتية بالغة الأهمية وخدمات تصوير، بما في ذلك لإدارة الموارد، ولا سيما في المناطق النائية، يمكن أن تستخدم للتأكد من أن الجهات الفاعلة تتقيد بالتزاماتها في مجال المسؤولية البيئية. يمكن للمرء أن يتصور قدرة خدمات الهاتف والإنترنت التي تعمل بالسواتل على تحويل الاقتصادات المتخلفة النمو وتوفير اتصالات قوية في مواجهة الكوارث الطبيعية التي تمحو الشبكات الأرضية.

بينما يُعتقد أيضا أن توطيد التحصين الأساسي للتمويه، يوفر ميزة لمن يحتله لكي يخفي نفسه عن الأعداء، فالحال ليس كذلك، في مجالات الفضاء المرتفعة. وفي الواقع، هناك عدد قليل من الأماكن على الأرض يصعب الاختفاء فيها كما هو الحال في الفضاء. ويتم حساب مدارات السواتل بسهولة، ويمكن توقع مواقعها في المستقبل. ويتم رصدها بسهولة من الأرض بواسطة الرادارات والتلسكوبات البصرية الكبيرة.

وتُظهر الشريحة الحالية محطة تتبع بصرية أرضية، ولكن كما يتبين، لا يحتاج المرء إلى معدات متطورة لتتبع السواتل. حتى الهواة في ساحاتهم الخلفية يمكنهم تتبعها بمنظار جيد للغاية. ونتيجة لذلك، يمكن النظر إلى السواتل على أنها معرضة للهجوم، ولكن هذا يوفر فرصة أيضا، وإمكانية إتاحة هذا التحقق أيضا الالتزام بالعديد من أنواع المعايير والقواعد، عن طريق الملاحظة المباشرة.

إن تخيل الفضاء كقاعدة عسكرية عالية يمكن أن يؤدي بنا إلى أن نضل طريقنا بطرق أخرى. وعلى الرغم من أن التفكير في إمكانية استخدام الفضاء في شن هجوم مباشر على الأرض يمكن أن يكون خطيراً للغاية، ويسترعي بشكل مفهوم قدراً كبيراً من اهتمامنا، إلا أنه من المستبعد للغاية استخدام الفضاء لأسباب تقنية. حيث يتطلب الأمر كمية هائلة من الطاقة لإدخال الأجسام إلى المدار. يتم تخصيص فقط نسبة قليلة من الكتلة التي يمكن رؤيتها في محطة الإطلاق خمسة، في الجزء العلوي من الشريحة الحالية للقمر الصناعي الفعلي. ويلزم ٤٥ طنًا من الوقود لوضع قمر صناعي بوزن طن واحد في المدار. من ذلك الارتفاع، لا يسقط السلاح على الأرض. ويتطلب الأمر تقريبًا نفس مقدار الطاقة لجعله يتراجع ببطء، ويجب حمل

الوقود مع القمر الصناعي. لذلك، على الرغم من أن هذه هي أحدث التقنيات التي طغت على التصورات منذ فترة طويلة، والتي من المؤكد أنها خطيرة للغاية، فإنه من غير المحتمل ايضا أن يتم استخدامها.

بالإضافة إلى ذلك، تتحرك الأشياء في الفضاء بسرعة بالنظر إلى الأرض، لذلك إذا كانت هناك حاجة لنشر أحد الأسلحة أو العتاد بسرعة، فستكون هناك حاجة إلى مضاعفات طاقة، ستصبح مكلفة بسرعة. وفي الشريحة الحالية، تظهر الرسوم مجموعة كوكبة من سواتل الملاحة العالمية لتحديد المواقع. وعندما تصبح السواتل مرئية لأمريكا الشمالية، تضيء خطوط الرؤية بالأرجواني. هناك حاجة إلى ما لا يقل عن ٢٤ ساتلا للحصول على ما يكفي منها لجعل النظام يعمل. إن وضع الأسلحة في المدار للإعداد لاستخدامها لاستهداف الأرض أمر مكلف للغاية ولا يعد ميزة. لذلك، وبينما تبدو فكرة استهداف الأسلحة الفضائية الأرض والدفاعات المضادة للقذائف التسيارية، بأنها فكرة لا يبدو أنها تختفي تماماً، فإنها تحظى بقدر هائل من اهتمامنا ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار إلى حد كبير، وليست مفيدة جداً. وبناء على ذلك، قد يكون هذا مجال يمكن أن تشارك فيه الدول لفرض قيود متفاوض عليها.

ومن المهم أن نتذكر حقيقة أنه بمجرد وضع جسم في المدار، فإنه يظل هناك ما لم تتم إزالته كما ذكرت. إذا تم تقسيم قمر صناعي إلى قطع لأن خزان الوقود قد انفجر أو تم استهدافه بواسطة سلاح، فإن الآلاف من قطع الحطام تبقى في المدار بنفس السرعة العالية المميزة للساتل الأصلي، ويمكن أن تظل هناك لعقود أو قرون، مما قد يفضي إلى بروز بيئة خطرة للغاية بالنسبة للسواتل الأخرى، إنها مشكلة خطيرة. تحتوي هذه الشريحة على توضيح متحرك للزيادة السريعة في الحطام في الفضاء منذ فجر عصر الفضاء. وتجدر الإشارة إلى أن النقاط ليست على نطاق واسع. ما تظهره هذه الشريحة هو أن سلوك أحد الممثلين في الفضاء يؤثر على جميع مستخدمي الفضاء الآخرين. ولا يستطيع المرء تأمين السواتل الخاصة به بدون تعاون الآخرين. ونحن جميعا في نفس الوضع.

وفيما يتعلق بالفرص والحلول من وجهة نظري، هناك حاجة إلى العديد من النهج لتأمين الفضاء. ويمكن القيام بالكثير لمعالجة المشكلات من خلال إنشاء وتعزيز القواعد والاعتراف بالتوجيهات المنصوص عليها بالفعل في القانون الدولي الحالي وتعزيزها. ومن المحتمل ألا يكون هذا كافياً لإرساء بيئة فضائية آمنة طويلة الأجل. ويلزم معالجة بعض التكنولوجيات والسلوكيات من خلال فرض قيود متفاوض عليها، وثمة حاجة ملحة إلى اهتمام مجتمع تحديد الأسلحة ونزع السلاح في هذا الصدد.

وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو ما هي القيود القانونية الموجودة حاليا في نظام الفضاء الخارجي. في إطار الإطار القانوني الحالي المنطبق على المجال الفضائي، تتوافق بعض الاستخدامات العسكرية للفضاء مع مبدأ الأهداف السلمية الأساسية المنصوص عليه في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن القانون لا يذكر صراحة بدء العمليات العدائية وإدارتها بما في ذلك الفضاء، وهناك القليل من ممارسات الدول بشأن هذا الموضوع.

يهدف مشروع المجتمع المدني، وهو مشروع دليل القانون الدولي المنطبق على استخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية، إلى وضع دليل مقبول على نطاق واسع يوضح القواعد الأساسية المنطبقة على الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي من جانب كل من الدول والأطراف الفاعلة غير الحكومية في العالم في أوقات السلام وكذلك في أوقات التوتر، وفي الصراعات المسلحة المستعرة. والدليل موجه لاستخدامات الممارسين العسكريين وصانعي السياسات والمنظمات غير

الحكومية، وهو مصمم ليكون عمليًا ويمكن الوصول إليه. ويرعى هذا المشروع مركز أبحاث جامعة ماكجيل للبحوث في مجال الفضاء في كندا، ووحدة أبحاث جامعة أدلايد في مجال القانون والأخلاق العسكرية في أستراليا، وجامعة إكستر في المملكة المتحدة. إن المجموعة المكونة من حوالي ٤٠ خبيراً دوليًا تضم أكاديميين وممارسين وخبراء تقنيين بمن في ذلك أنا، بالإضافة إلى مراقبين حكوميين وغير حكوميين، على سبيل المثال، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وعلى الرغم من أن مجموعة من القوانين المفصلة تنظم بداية واندلاع النزاع المسلح في المجال الأرضي، إلا أن تفسير ومدى تطبيق هذا القانون في الفضاء الخارجي لم تتم معالجته بشكل شامل وموضوعي أبداً، أو تم ذكره بشكل رسمي. وإلى أن يحدث ذلك، هناك خطر من أن تستخلص بعض الدول الاستنتاج غير الصحيح بأنه لا توجد قيود قانونية من هذا القبيل، أو أن مبادئ معينة هي تقديرية. وفي أي صراع ينجم عن ذلك، من المهم أن يقر فاعلو الفضاء بأن الفضاء الخارجي ليس حدوداً خارجة على القانون. وإننا نتطلع إلى تقديم هذه الوثيقة إلى المجتمع الدولي خلال عامين، وأدعو الجميع إلى طرح أسئلتهم

لدي تعليق نهائي فيما يتعلق بالمجتمع الدولي. تمثل الذكرى السنوية الذهبية لمعاهدة الفضاء الخارجي فرصة رئيسية لنا نحن الدول الوديعة للمعاهدة ومستخدمي الفضاء، ومن أجل توفير القيادة وعقد اجتماع ربما عقد مؤتمر استعراضي، لإجراء مناقشات توضيحية حول كيفية نظر مختلف الدول إلى التوازن بين حرية استخدام الفضاء للأغراض السلمية، مع مراعاة الأطراف الفاعلة الأخرى واستخدام الفضاء لصالح البشرية جمعاء. ويتمثل خيار آخر في مناقشة أفضل السبل لتنفيذ الاقتراحات الجيدة للغاية الخاصة بتدابير الشفافية وبناء الثقة التي وضعت في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وكبديل لذلك، سيتولى جيل جديد من الدول التي لديها أنشطة في الفضاء، أو المجتمع المدني زمام القيادة. ويتطلب الإحساس بأن الفضاء هو مخصص أساسا للأغراض السلمية واستخدامه يجب أن يكون لمنفعة جميع احتياجات البشرية، إعادة تأكيده من خلال الممارسة والبلاغة، ويجب توسيع المبادئ الأساسية للمعاهدة بحيث تستجيب للتحديات الجديدة.

الرئيس المشارك رامريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة غريغو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دانييلا جينتا، نائبة رئيس شركة إريباص للدفاع والفضاء، التي ستدلي ببيان مشترك مع السيدة جوان ولير، مسؤولة البرامج في مشروع بلوشيرز، التي ستنضم إلى جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو.

السيدة جينتا (شركة إيرباص للدفاع والفضاء) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي، لعرض منظور الصناعة في وقت نسهل فيه دمج التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال التي تعمل على توسيع نطاق الوصول إلى الفضاء ومناقشة كيفية استعداد الصناعة للتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة المؤسسية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، امتثالا للنظام القانوني الأوسع نطاقا للأنشطة في الفضاء الخارجي.

في العام الماضي، إعتمدت إيرباص أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كمبادرة إطار عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقمنا بالاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مخطط واسع النطاق لأنشطتنا متمثلا في شركة (DNV GL)، الشركة الرائدة في مجال الشهادات العالمية. وخلصت الخريطة إلى أن إيرباص، من خلال عملياتها التجارية، تدعم بنشاط ثمانية من أهداف التنمية المستدامة، وأحدها هو الهدف ١٦، الذي ينطوي على تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. ولا تزال هذه العملية

مستمرة، وتتجلى الخطوة التالية في قياس مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بإسهامنا في تحقيق الأهداف.

ومن بين الأنشطة الرئيسية لشركة إيرباص، أنشطتها المتعلقة بالفضاء الخارجي. وتعد البرامج والتكنولوجيات الفضائية من العوامل الرئيسية في الأهداف السبعة عشر. ويورد تقرير حديث صادر عن الفريق العامل المعني بالتكنولوجيات في الفضاء والغلاف الجوي العلوي التابع للجنة النطاق العريض للتنمية المستدامة، بعنوان ”تحديد إمكانيات تكنولوجيات الاتصالات الجديدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة“، ويفصّل المزايا التكنولوجية و ”التوفر الكبير للقدرات“ الناتج عن التكنولوجيات الفضائية، وخاصة المدارات الأرضية المنخفضة، التي ستؤدي دوراً حاسماً في الربط بين ”الأشخاص الآخرين غير المرتبطين بالشبكة والبالغ عددهم ٤ بلايين نسمة“ والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستخدام تكنولوجيا السواتل في رصد التغييرات في البيئة، وتولي الحكومات والوكالات العامة تفهما أكبر في استخدام البيانات القادمة من مصادر متنوعة، بما في ذلك جيل جديد كليا من كوكبات السواتل مثل برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد الأرض، المسمى كوبرنيكوس. والوفورات المحتملة في التكاليف الناجمة عن رصد البيئة كانت دائما جزءا من الأساس المنطقي لبرنامج كوبرنيكوس. ونحن نقدر أنه في مقابل كل يورو يستثمر في الرصد البيئي، سيتحقق عائد عشرة أمثال لصالح المجتمع.

وكصناعة مشاركة في الأنشطة الفضائية، من الواضح أننا نتطلع عن كثب إلى المناسبة الخاصة المتمثلة في الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وإلى إعلان دبي، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في المنتدى الرفيع المستوى بشأن الفضاء كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ووضع الركائز الأربع لخطة ”الفضاء ٢٠٣٠“. ولاحظ المنتدى على وجه الخصوص التقدم المحرز مؤخرا في مجال تكنولوجيا الفضاء، التي كنا كصناعة في صدارتها كقادة للثورة الصناعية الرابعة، وذلك في ضوء ميكنة تصنيع المركبات الفضائية وظهور نماذج تجارية جديدة. وقدمنا إسهامات في سياق الركائز الأربع لخطة ”الفضاء ٢٠٣٠“، لا سيما من حيث تعزيز التعاون، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وفي واقع الأمر، فإننا نركز على الاقتصاد الفضائي، حيث يمكن أن تتيح تكنولوجيا المركبات الفضائية الجديدة تحقيق اقتصاد جديد تماما في المدار. ونحن ننظر في إمكانية الوصول إلى الفضاء، حيث نسعى إلى إيجاد وصول أكبر وأكثر موثوقية إلى الفضاء وتهيئة الهياكل الأساسية للمستخدمين الجدد والمجتمع الفضائي، حيث توفر الكوكبات الجديدة الموصولية السلسة فضلاً عن المزايا التي يحققها الرصد العالمي للبشرية.

ويشير إعلان دبي أيضاً إلى أهمية بناء القدرات الإقليمية ويبرزها. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشارك بشكل كبير في المبادرات التي تقودها وكالة الفضاء الأوروبية فيما يتعلق بالاقتصاد الفضائي. ووكالة الفضاء الأوروبية، إلى جانب الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، من الأعضاء المؤسسين للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالحطام الفضائي، إلى جانب ١٣ وكالة فضائية إضافية في جميع أنحاء العالم. وبغية ضمان القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية في تنفيذ تدابير تخفيف الحطام الفضائي، أطلقت وكالة الفضاء الإسرائيلية مبادرة الفضاء النظيف، التي بدأت برنامجا يسمى مشروع الساتل النظيف. وباستخدام نهج مصمم لتنسيق عمل الشركات المصنعة للنظم والمعدات لتطوير وتنفيذ تقنيات مبتكرة لتخفيف آثار الحطام المداري، مثل نظم الدوران حول المدار وتأجير المعدات وحلول التهدئة، كان مشروع e.Deorbit، أول مهمة نشطة لوكالة الفضاء الأوروبية لإزالة الحطام الاستراتيجي،

وأُطلقت ”القاطرة الفضائية“ لتكون الجزء الأول من المهمة. والغرض من مهمة القاطرة الفضائية تثبيت نمو الحطام الفضائي، بغية تطوير تصاميم إيكولوجية للمركبات الفضائية التي نُصنِعها.

وستسخدم القاطرة الفضائية بطريقة ابتكارية المنصات الساتلية الجاهزة مع نماذج الخدمة الآلية. وستبدأ مرحلة تنفيذها، باستخدام التمويل الأولي الخاص الخالص. ومع ذلك، فهي مفتوحة للتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية وغيرها من الشركاء المؤسسين والخاصين. وسنطلق عدة بعثات لإحداث تطورات مهمة في إنشاء اقتصاد مداري حقيقي للخدمات الشاملة، بما في ذلك إعادة تزويد السواتل الثابتة بالنسبة للأرض بالوقود لإطالة عمر المركبة الفضائية المستخدمة، ونقل الصور المرسلة من البيئة الفضائية إلى المركبات الفضائية في المدار، أو المشاركة بنشاط أكبر في إزالة الحطام الفضائي.

وهناك مبادرة أخرى يُضطلع بها مع وكالة الفضاء الأوروبية ووكالة الفضاء النمساوية تعمل على تحقيق وصول جديد إلى المحطة الفضائية الدولية. لقد طورنا منصة فضائية جديدة سيتم تشغيلها كحمولة خارجية على وحدة المختبر الأوروبي كولومبوس. وثمة اتفاق مبرم مع وكالة الفضاء الأوروبية يمكن بارثولوميو، الذي يحمل اسم شقيق كريستوفر كولومبوس، من إتاحة المزيد من فرص الوصول إلى المحطة الفضائية الدولية. وقد طور بارثولوميو، وسيتم تشغيله، بالشراكة مع السلطة الدولية لقاع البحار ووكالة ناسا، وسيوفر إمكانية وضع ١٢ حمولة خارجية على متن الوحدة. واليوم، فإن الطيران على متن المحطة الفضائية الدولية يمكن أن يستغرق الكثير من الوقت ويقتصر على المشاركين من الدول الأعضاء في المحطة الفضائية الدولية. وبهذه المبادرة، نقدم خدمة تقييم شاملة للمحطة الفضائية الدولية من أجل ترشيد وتبسيط الوصول إلى قدراتها للمستخدمين الجدد.

والحطام الفضائي هو بالتأكيد الأساس لضمان الوصول المستدام إلى الفضاء على المدى الطويل. وتلك مشكلة حاسمة الأهمية يجب التعامل معها من الناحية القانونية من خلال وضع لوائح غير قسرية، ما نسميه ”القانون غير الملزم“. وأشير إلى القرار ٢١٧/٦٢، والمبادئ التوجيهية للتخفيف التي اعتمدتها لجنة التنسيق المشتركة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٢٤١١٣:٢٠١١. ومع ذلك، فإن أيا من هذه التدابير لا تعتبر ملزمة. وثمة طرق لدعمها من خلال الابتكارات التكنولوجية للصناعة، وإعمالها عن طريق قوانين الفضاء الوطنية التي تعتمدها الحكومات، ومن خلال نظام الترخيص الوطني للعمليات الفضائية ومشغلي السواتل. وبالترادف، تشارك الصناعة في وضع القواعد التقنية المخصصة التي تلحق أحيانا بقوانين الفضاء الوطنية أو شروط الترخيص، لا سيما بالنسبة إلى الكوكبات. وهي تشمل جوانب من قبيل تصميم الكوكبة وتصميم المركبات الفضائية وعملياتها في المدار. ولكن هذه الصناعة أيضا تذهب إلى أبعد من ذلك لأن علاقاتنا مع العملاء تؤدي إلى التزامات تعاقدية من حيث الطريقة التي نصمم بها المركبات الفضائية وكيف نتوقع عملياتها، التي يجب أن تتوافق مع الإرشادات الفنية، بالطبع.

ومن العناصر الرئيسية في هذه البيئة: مسؤولية الدول وولايتها القضائية فيما يتعلق بتشغيل التشكيلات الكبيرة التي أصبحت تمثل أحد التطورات الهامة منذ عام ٢٠١٥، وتعتبر أكبر مساهم فيما يمكن أن يقدمه الفضاء للمجتمعات اليوم.

وقد سمعنا عدة مرات اليوم عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتنفيذ معاهدة الفضاء الخارجي قبل يومين. وتسهم أربع معاهدات دولية رئيسية أخرى في توسيع نطاق معاهدة الفضاء الخارجي. وتكتسي المسؤولية الدولية عن الأنشطة الوطنية، وما إذا كانت الوكالات الحكومية هي التي تنفذ تلك الأنشطة أو أن الشركات التجارية الخاصة هي التي تضطلع بها أهمية بالغة بالنسبة لمعاهدة الفضاء الخارجي. وتتطلب الأنشطة التي تنفذها الكيانات الخاصة الحصول على الإذن بها والإشراف المستمر عليها من جانب الدول. وبالتالي، تقدم الدول الدعم

إلى القطاع الخاص والمؤسسات التجارية بواسطة اعتماد قوانين الفضاء وأطر الترخيص على الصعيد الوطني.

وفي العام الماضي، عهدت المفوضية الأوروبية إلى جهة خارجية إعداد دراسة عن قانون الفضاء في أوروبا. ومن بين الأدلة التي تمخضت عنها الدراسة هي أن الأمم التي لديها أنشطة تجارية في الفضاء عن طريق استخدام مشغلي السواتل هي نفسها التي ستكون في طليعة الأمم التي ستنفذ قانون الفضاء الوطني وغيره من التدابير الأخرى التي تتطابق أيضا مع جوانب في معاهدة الاتحاد الدولي للاتصالات التي تنظم الحصول على موارد ترددات الطيف، وهي دائما ما تكون في اتساق تام مع مبادئ معاهدة الفضاء الخارجي.

وتعدُّ المسؤولية ومتطلبات التأمين للأطراف الثالثة من أهم جوانب القوانين الوطنية المتعلقة بالإطار القانوني الدولي لمعاهدة الفضاء الخارجي. وعموما، يقتضي قانون الفضاء وجود مشغلين مرخصين للحصول على تأمين المسؤولية قبل الغير لضمان تعويض الأطراف الثالثة المتضررة من الأجسام الفضائية الواقعة تحت سيطرة أولئك المشغلين. وعادة ما يشمل ذلك التأمين الإصابات على الأرض لأن مشغلي سواتل القطاع الخاص يتحملون مسؤولية غير محدودة عن الأضرار التي تقع في الفضاء.

وبيّنت دراسة استقصائية لمختلف قوانين الفضاء الوطنية أن هناك جوانب إلزامية مختلفة فيما يتعلق بالمسؤولية قبل الغير. وفي أوروبا، أو في البلدان التي لديها قوانين فضاء أو أطر قانونية محددة فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للشركات الخاصة، يفرض أحيانا تأمين المسؤولية قبل الغير بصورة إلزامية للمشغلين التجاريين، ومنها ما يجعل ذلك التأمين طوعيا أحيانا أخرى، ويختلف سقف التأمين نفسه باختلاف أنواعه.

ففي إيطاليا وإسبانيا، على سبيل المثال، لا تشترط المسؤولية قبل الغير. والسبب الرئيسي لذلك هو أن مشغلي الأنشطة الفضائية يتلقون دعما حكوميا قويا مستمرا. وقد وُضعت كل هذه الجوانب بناء على تصور وجود مركبة فضائية واحدة فقط، بينما نشهد اليوم تطورات وأنشطة تشارك فيها تشكيلات كبيرة بالآلاف من السواتل. وبالتالي، لم تعد بعض هذه الجوانب مناسبة لأحدث التطورات في مجال التكنولوجيا.

وتتمثل المسألة الثالثة الناشئة عن القانون الدولي في تنفيذ التراخيص على الصعيد الوطني. وندرك أنه يجب إدماج المنظور الدولي في الأطر القانونية الوطنية، وهو ما يتعين عليه بدوره أن يشجع ويحفز الاستثمار وروح الريادة والابتكار في مجال الصناعة، فيضمن بذلك وصول التكنولوجيات الجديدة إلى الأسواق. وندرك أيضا أنه يجب على الدول والحكومات أن تطبق معاهدة الفضاء الخارجي، وهو أمر ضروري للحد من مسؤولية الدولة وحماية الخزانة العامة في الوقت نفسه. وفي هذا الإطار، فإننا ننظر إلى التكنولوجيا الفضائية الجديدة بوصفها حافزا للتنمية وتغيير النظم والسياسات العامة، خاصة على الصعيد الوطني. وهناك حاجة إلى مرحلة انتقالية ملائمة لتنفيذ التغييرات اللازمة هذه.

وهناك حاجة إلى نظم تكنولوجية مخصصة، لا سيما لتشمل الجوانب المتعلقة بتخفيف الحطام الفضائي على سبيل المثال من خلال شروط الترخيص. وفي التشريعات الفضائية الوطنية في فرنسا هناك مراسيم تغطي الجوانب التقنية وتفرض قواعد صارمة للتنفيذ الصناعي لتلك الجوانب التقنية، ما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات والإنتاج. غير أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن المعايير المتعلقة بإعادة دخول الأجسام في المدار الأرضي المنخفض بعد مضي ٢٥ عاما على وجودها في المدار. وعموما، فإن الفضاء صناعة نامية وتؤدي إلى الابتكار وتحفز على الترخيص والتنمية، وليس ذلك بالضرورة نتيجة للأطر الدولية، بل بفضل القوانين والنظم الوطنية.

وباعتبارنا إحدى شركات القطاع الخاص، فإننا نؤيد تأييدا ثابتا النظم الملزمة التي تفوق فوائدها المخاطر، وخاصة فيما

يتعلق بإنشاء سجل الأجسام وجوانب المسؤولية قبل الغير وحماية الاستثمارات. وندرك أن لنا تأثيرا على تطور تلك النظم وقانون الفضاء، وأننا نتحمل المسؤولية عن ذلك. ونؤيد بشدة بل نشجع تطوير أفضل الممارسات والحلول التي يمكن تحويلها إلى تطورات تكنولوجية تؤدي إلى ظهور المزيد من المعايير الدولية.

وأخيرا، نشدد على ضرورة الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل لأطياف الترددات اللاسلكية للأنشطة الفضائية، ولا سيما لخدمات المراقبة. ويعاد النظر في القواعد التنظيمية للاتحاد الدولي للاتصالات، التي تتخذ شكل معاهدة، مرة كل أربع سنوات بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية. وعلى وجه الخصوص، سيتيح المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية المقبل فرصة لاستعراض واستكمال النظم التي تنطبق تحديدا على تخصيص ترددات التشكيلات المستخدمة.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة جيسيكا ويست، ممثلة مشروع ”بلاوشيرز“.

السيدة ويست (مشروع بلاوشيرز) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي جيسيكا ويست. وأدير مشروع مؤشر أمن الفضاء، الذي يمثل جهدا للإسهام في تحقيق الشفافية والثقة والمساءلة من خلال تقديم تقرير سنوي يقوم على الحقائق وشامل عن حالة الأمن في الفضاء الخارجي. وأقضي معظم وقتي في متابعة أعمال اللجنة الأولى وتقديم تقارير عنها. ومن دواعي شرفي أنني دُعيت للمشاركة.

إن بياني الذي أُدلي به اليوم يستند إلى خبرتي من العمل في مؤشر الأمن الفضائي، بيد أنني أود أن أشدد على أن الآراء التي أُعرب عنها هي آرائي الشخصية. هذا المشروع وثيقة تتسم بالموضوعية والحياد من حيث السياسات، في حين أن بياني ليس كذلك تماما.

فيما يتعلق بتلك النقطة، أغتنم هذه الفرصة للإعلان من هذه المنصة عن الإطلاق الرسمي للتقرير الأخير لمؤشر الأمن الفضائي، الذي حصلت عليه هذا الأسبوع. وسوف نستضيف فعالية يوم الثلاثاء المقبل خلال استراحة الغداء، بدعم سخي من حكومة كندا. وستتاح لنا الفرصة للاستماع إلى كلمة قصيرة من سفيرة كندا، روزماري مكارني. وسيكون بياني مختلفا عن عرض اليوم، وسوف يكون لدي نسخ كاملة من التقرير لتوزيعها مجانا.

إن حديثي اليوم يركز على الاتجاهات في إدارة الفضاء الخارجي ومدى صلتها بالمبادئ الرئيسية لمعاهدة الفضاء الخارجي، أي معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي أنشئ بموجبها نظام الأمن بالتوازن بين التطلعات، مع ضبط النفس من خلال التركيز على التعاون الدولي والسلامة البيئية وشتى عناصر المختلفة لعدم التسلح.

أود أن أستعرض بإيجاز التحديات الرئيسية التي تواجه أمن الفضاء الخارجي، مع التركيز بصورة خاصة على آثار انعدام الاستقرار الاستراتيجي الراهن، ثم أنتقل إلى الاتجاهات في إدارة الفضاء الخارجي. إن ما سأذكره ليس انعدام الجهود الرامية إلى معالجة أمن الفضاء الخارجي اليوم، بل مجموعة من التوجيهات التي يتخذها عدد من مختلف الجهات الفاعلة في اتجاهات مختلفة. ونقطتي الرئيسية هي دور الأمم المتحدة في توحيد هذه الجهود والحفاظ على اتساق الأطر الإدارية من أجل الفضاء الخارجي.

سأبدأ بتعريف أمن الفضاء الخارجي بصورة شاملة، وهي مسألة ليست جديدة على الأعضاء، وتشمل سلامة العمليات وأمن النظم الفضائية وأمن الوصول إلى الفضاء، واستدامة البيئة. والعناصر الثلاثة كلها لازمة لاتخاذ التدابير الأمنية المناسبة في الفضاء الخارجي. بيد أنني سأقول أن العجز الحالي في معالجة

الشواغل الأمنية الصعبة المتعلقة بالأمن القومي والحرب المحتملة في الفضاء يكمن في الحلقة الضعيفة في هذه المعادلة اليوم، ويلحق الضرر بجهود السلامة الأخرى الجارية واستدامتها.

أعتقد أن ما سمعناه اليوم هو أن الوصول إلى الفضاء الخارجي يحرز تقدما. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى نجاح معاهدة الفضاء الخارجي في تهيئة بيئة آمنة للتفاعل المستقر وصونها. لقد عبر المتكلمون السابقون بصورة واضحة عن تغييرات في الطريقة التي يستخدم بها الفضاء، والجهة التي تقوم بذلك والقدرات التكنولوجية المتغيرة. والنقطة التي أود أن أشير إليها هنا عموما هي أن هذه التغييرات الجديدة تجلب معها بطرق عديدة تحديات قديمة، بما في ذلك استدامة البيئية، وتزايد التعقيدات المرتبطة بالعمليات الآمنة، والتعامل مع المستعملين الجدد والاستخدامات الجديدة. لكن أود أن أبرز بشكل خاص انعدام الاستقرار الاستراتيجي.

إن خطر الحرب في الفضاء الخارجي آخذ في الازدياد. لقد استمعنا من لورا غريغو عن مختلف التطورات التكنولوجية التي تشكل جزءا من هذا الزخم. غير أن التطورات السياسية، في رأيي، قد زادت بالفعل من وطأة ذلك. وتشمل تلك الزيادة التوترات الجيوسياسية وإظهار القدرات التكنولوجية، وازدياد الرغبة في النظر إلى الفضاء الخارجي بوصفه ساحة للوغى وإخفاقات مستمرة في التوصل إلى كوابح جديدة بشأن استخدام القوة في الفضاء الخارجي.

فيما يتعلق بمختلف تحديات الأمن والسلامة والاستدامة في الفضاء، يوجد توافق في الآراء على أن هناك حاجة إلى عمل المزيد من أجل تعزيز القيم الأساسية لمعاهدة الفضاء الخارجي وأمنه. وكثيرا ما تشرفت بالعمل مع السفير المتقاعد بول ماير على هذا المشروع، إذ أنه يقارن هذه الحاجة بدفع الدراجة بالقدمين، أي علينا أن نواصل الدفع للمضي قدما. إنه ليس معنا اليوم، لذلك أغتنم هذه الفرصة لتعديل تشبيهه وأقترح أن النظم الإدارية تشبه بدلا من ذلك مجموعة من الناس مكبلين معا بسلسلة. فالدراجة تفترض وحدة الهدف والاتجاه والجهد، لكن يُفهم من فكرة السلسلة أن الأفراد قد يدفعون في اتجاهات مختلفة، بعضهم يندفعون إلى الأمام وبعضهم يتخلف عن الركب والبعض الآخر قد يسير في الاتجاه الخطأ. يمكننا أن نحرز تقدما إذا دفعنا بعضنا البعض ببطء وحاولنا التحرك معا في اتجاه مشترك. وأعتقد أن ذلك ما نسعى إليه اليوم.

إننا إذ ننتقل إلى الاتجاهات الإدارية في الفضاء الخارجي، من الواضح أنه يجري هناك الكثير، وليس على الصعيد العالمي فحسب. فالسياسات الوطنية لها تأثير كبير. لقد تكلمت شاريتي ويدن ودانييلا غينتا كلتاهما عن بعض الطرق التي من خلالها تضع الدول القوانين التي تؤثر على إدارة الفضاء الخارجي. ويزداد الدور الذي يقوم به القطاع الخاص بوصفه شريكا في الإدارة. وتكلمت شاريتي عن ذلك. إن المجتمع المدني والإسهامات الأكاديمية مهمة أيضا هنا فعلا. فالمشاريع من قبيل ميلاموس، وهو دليل القانون الدولي المنطبق على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية، ومشروعي الشخصي الذي يرمي إلى إضفاء المزيد من الوضوح والشفافية على المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة، وتوفير بيئات محايدة للمسار الثاني للمحادثات هما جزء مهم من هذه العملية.

لذلك، أرى أن الخطورة ليست في الافتقار إلى الإدارة المتصلة بأمن الفضاء، بل تجزئة الجهود التي قد تبدأ في تآكل الطابع العالمي لمعاهدة الفضاء الخارجي، وتعرض للخطر انفراط عقد السلسلة التي تجمعنا. وأعتقد أن دور الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في الحفاظ على تماسك السلسلة وتوجيهها إلى الأمام في اتجاه موحد.

إن قدرة الأمم المتحدة على إدارة الفضاء الخارجي مجزأة أيضا إلى حد ما. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الزخم بشأن بعض عناصر أمن الفضاء، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة

وعناصر الاستدامة، إلاّ أنها تواجه معوقات تتمثل في انعدام القدرة على معالجة التوترات المتعلقة بالأمن الوطني، واستخدام القوة في الفضاء الخارجي.

إن احتمالات السلامة والاستدامة في الوقت الحالي تبعث على التفاؤل الحذر، لا سيما عندما ننظر إلى الأعمال الجارية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تعمل من خلال توافق الآراء، وقد ركزت على وضع المبادئ التوجيهية الطوعية التي تضم أفضل الممارسات الراسخة. ومن المطمئن أن نرى أن المسائل الجديدة من قبيل استخراج الموارد معروضة للمناقشة. وتتجلى قيمة العمل الذي يجري هنا في ازدياد عدد الدول التي تنضم إلى المنظمة والراغبة في المشاركة في العملية. وقد يكون الشاغل الرئيسي هو أن تتجاوز إمكانات الأنشطة في الفضاء الخارجي قدرة هذه الهيئة على وضع المبادئ التوجيهية، وعليها أن تستجيب للحقائق في الفضاء ما أن نصبح هناك بالفعل.

بالمثل، على مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي أن يضطلع بدور في إدارة الفضاء على الصعيد العالمي. فهو يحتفظ بسجل الأمم المتحدة للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي الذي سمعنا عنه سابقا. ويوجد أيضا عدد من البرامج التي تركز على عالمية منافع الفضاء الخارجي، وهي عنصر أساسي في تحقيق أهداف معاهدة الفضاء الخارجي. وتعتبر جهة التنسيق المتنامية للتعاون الدولي، وهو في الواقع حجر الزاوية للسلام والازدهار.

في الوقت الراهن يبدو أن معالجة التوترات الجيوسياسية المتعلقة بإمكانية حدوث سباق التسلح أو اندلاع الحرب في الفضاء الخارجي مستعصية على الحل. وما فتئ مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقا مسدودا طوال سنوات عديدة لا يسعني حصرها. إن الجهود الرامية إلى وضع معاهدة لحظر الأسلحة أو استخدام القوة في الفضاء الخارجي لاتزال تثير الانقسام وجامدة إلى حد ما. وقد تلاشت الجهود المبذولة من أجل وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك. وسمعت أنه ربما يتم إحياؤها، لكننا لسنا متأكدين من ذلك.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هناك بالفعل نقاط واضحة من التوافق في الآراء بشأن هذه المسألة التي يمكن أن تشكل أساسا للجهود المتجددة على هذه الجبهة، لا سيما من حيث الاتفاق بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. تتخذ الجمعية العامة كل عام قرارات بالإجماع بشأن هذه المسائل.

وتبرز مبادرتان محتملتان هذا العام وتركزان على العمل بشأن هذا التوافق في الآراء. الأولى هي المناقشات في هيئة نزع السلاح بشأن ورقة عمل مشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين لتعزيز الجهود العملية الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). وأعتقد أن تلك فكرة عظيمة، وسيرحب بها المجتمع الدولي والمجتمع المدني على حد سواء. إن ضرورة زيادة الثقة والشفافية يحظى بالتأييد بالإجماع، وسيكون سبيلا طيبا لإضفاء الطابع المؤسسي على التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، فإن هيئة نزع السلاح هي هيئة عالمية، وعدم عالميتها يعرقل الجهود الأخرى بشأن أمن الفضاء.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد جدا إذا اتسمت البرامج العسكرية بمزيد من الشفافية، إذ أنها ما زالت موجودة ومُحاطة بحاجز كبير من السرية. وبصراحة بعضها ما هو إلا أمر عَبَثِيّ. ويمكننا أن نرى السواتل، وهناك الكثير من المعلومات المتاحة عن الكثير من الأنشطة الفضائية العسكرية التي لا ترى من الضرورة إتاحتها. ومن شأن تخفيف هذه السرية أن يشكل خطوة هامة نحو الثقة والشفافية.

في الأسبوع الماضي، أشارت الصين وروسيا إلى مبادرة لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بشأن منع سباق التسلح في

الفضاء الخارجي. ومرة أخرى، فإن القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتخذ بالإجماع كل عام، ولذا فإن إيجاد سبيل، غير مؤتمر نزع السلاح، يمكن من خلاله مواصلة استكشاف المسألة. وسيكون في رأيي أيضا، إسهاما طيبا في هذه المناقشة.

من الناحية المثالية تعزز هاتان المبادرتان إحداهما الأخرى في الأجل الطويل. ومن الواضح أن هناك تفضيل لدى الأغلبية بتحديد الأسلحة. في الماضي، أسهمت الجهود الرامية إلى الحد من استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي، كثيرا في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، هناك بالتأكيد حاجة إلى بناء الثقة في العلاقات اللازمة لوضع هذه القيود. ومع ذلك، ينبغي أن تتضمن العمليتان السبل اللازمة لتتبع التقدم المحرز والمساءلة من أجل الحفاظ على نزاهة العملية ومواصلة الزخم.

عموما، هناك حاجة إلى زيادة تنسيق الجهود داخل الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على العناصر المختلفة المتعلقة بسلامة الفضاء وأمنه واستدامته سوية. وأعتقد أن هذا الأمر معترف به بشكل عام، ومن المشجع أن نرى الجهود تسير في هذا الاتجاه. ومن المهم أيضا لهيئات الأمم المتحدة أن تبقى منخرطة في الجهود المتعلقة بالإدارة، وهي جهود يجري بذلها على الصعيد الوطني، وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، سعيا للحفاظ على اتساق مختلف التطورات الجارية.

أخيرا، أعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تقوم به للتشجيع على ضبط النفس الاستراتيجي على الصعيد الوطني. وسواء كنا نتعامل مع الجزء أو الكل، فإن الكل يتضمن الجزء، ونحن في نهاية المطاف معا في هذه الجهود وسنتحمل النتائج جماعيا.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الرئيسين المشاركين والوفود، أود أن أشكر محاورينا على البيانات التي أدلوا بها اليوم. من المشجع جدا أن نرى أنهم جميعا نساء، لأننا على يقين من أنهن بتوليهن زمام الأمر سيغدو الفضاء أكثر أمانا لنا جميعا. ونهنئهن على الطريقة الرائعة التي عرضن بها أفكارهن.

نبدأ الآن حلقة النقاش. بما أنه سيكون طابع هذا الاجتماع تفاعليا، لا توجد قائمة بأسماء المتكلمين. يرجى من الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة أن تضغط على زر الميكْرُوفُون الموجود على لوحة المفاتيح. هذه الجلسة محكومة في إطار زمني محدد، لذلك أرجو من جميع الوفود الإدلاء ببيانات قصير لا تتجاوز مدتها ثلاث دقائق. ونشجع الوفود على تقديم نسخ موجزة من بياناتها، مع تقديم بيانات مكتوبة كاملة إلى الأمانة العامة لكي تنشر على بوابة المقتصِد في استخدام الورق. وكما ذكر، سيتم إعداد وإصدار تلخيص الرئيسين المشاركين لحلقة النقاش وجلسة التحاور.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشكر الوفد الصيني رئيسي اللجنتين الأولى والرابعة على عقد هذا الحدث المشترك. إننا نقدر الملاحظات الممتازة التي أبداها المتكلمون. وفي ضوء البيانات التي أدلى بها بعض المتكلمين، يود وفد بلدي أن يدلي بالتعليقات التالية.

إن الفضاء الخارجي مجال دولي مهم للبشرية جمعاء وهو تراثنا المشترك. وكما ذكر بعض المحاورين، مع تطور تكنولوجيا الفضاء، ظهرت في السنوات الأخيرة تحديات للبيئة الأمنية في الفضاء الخارجي، وأن خطر تسليح الفضاء الخارجي لا يزال ماثلا ويمثل أهم تهديد نواجهه في مجال الأمن في الفضاء الخارجي.

أشار عيد من المحاورين إلى الإدارة العالمية في هذا المجال، ونحن نعتقد أنه لكي نعزز الإدارة العالمية، ينبغي لنا تركيز جهودنا على الشواغل التالية:

يتمثل الأول في وجوب التقيد بالنظام القانوني الحالي والمبادئ في مجال الفضاء الخارجي وكفالة أمن الفضاء في الأغراض السلمية. وتؤدي معاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من النظم القانونية والمبادئ القائمة دورا مهما في الحفاظ على الطابع السلمي لاستخدامات الفضاء الخارجي. فالمعاهدة، بادئ ذي بدء تحدد المبادئ الأساسية لاستخدامات الفضاء الخارجي. ثانيا، تحظر المعاهدة تماما وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الفضاء الخارجي، وتنص بوضوح على هدف الحفاظ على الطابع السلمي لاستخدام الفضاء الخارجي وسبل تحقيق ذلك. ثالثا، إن المعاهدة باعتبارها صكا قانونيا توفر نموذجا لصون السلم والأمن في الفضاء الخارجي؛ وبالتالي، تؤدي دورا مهما في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء وتنظيم السلوك فيه.

كما ذكرت مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، فإن معاهدة الفضاء الخارجي هي دستورنا وميثاقنا للحفاظ على النظام القانوني في الفضاء الخارجي، ويجب تعزيز طابعها العالمي.

أما شاغلنا الثاني فهو ضرورة التفاوض على صك قانوني لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل سد الثغرات في النظام القانوني الدولي القائم في الفضاء الخارجي. تحظر المعاهدة وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء، دون تناول الأنواع الأخرى من الأسلحة. ومع تطور تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، أصبحت هناك نظم أسلحة فضائية معينة جاهزة لوضعها في الفضاء واستخدامها في الحرب.

ويبين هذا أن هناك اتجاها ناشئا لتسليح الفضاء الخارجي ويزداد قوة. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا لتعزيز النظام القانوني الدولي الحالي للفضاء الخارجي وسد الفجوات والثغرات القائمة.

قدمت الصين وروسيا بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف مشروعَ قرار يتعلق بمشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى أهمية هذه المسألة، تقترح الصين وروسيا بأن تتخذ الجمعية العامة هذا العام قراراً بشأن هذه المسألة وأن يتم إنشاء فريق خبراء حكوميين. ويعقد هذا الفريق اجتماعات في كل من نيويورك وجنيف، في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ واجتماعات خلال كل دورة تدوم أسبوعين يركز فيها على منع تسليح الفضاء الخارجي ووضع نظم وصكوك قانونية دولية. بعد ذلك يقدّم فريق الخبراء الحكوميون بعد ذلك تقريراً.

إن مشروع القرار الذي سنقترحه سوف يعزز توافق الآراء بشأن هذه المسألة وسيُهَيِّئُ الظروف الملائمة للمفاوضات بشأن مشروع المعاهدة. وعندما يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى برنامج عمل شامل ومتوازن، وبعد أن يشرع في التفاوض بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يتوقف عندها عمل فريق الخبراء في الحال. وسيجري نقل هذا العمل إلى مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن ينال مشروع القرار هذا تأييد جميع البلدان.

الشاغل الثالث لدينا هو أنه يجب علينا أن نبذل جهوداً من أجل تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتعتقد الصين أن تدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة والمعقولة يمكن أن تشكل معياراً للكفاءة وتتجنب سوء الإدارة. وتساعد أيضا على صون السلام والأمن في الفضاء الخارجي ومن شأنها أن تصبح عنصرا مكملا هاما للجهود المبذولة في هذا المجال. ويمكن أن تسهم بعض تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في صون الأمن في الفضاء الخارجي وفي مجال وسائل التحقق من الأنشطة. بيد أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تنطوي على قيود ملازمة لا يمكن

تحاشيها. وينبغي ألا تطغى تلك القيود على عملية التفاوض بشأن صك قانوني لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعا، يجب أن نعزز استدامة أنشطة الفضاء الخارجي. في سبيل تحقيق الهدف المحدد المتمثل في الحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي، وانطلاقا من تلك الروح، تأمل الصين أن تتمكن جميع الأطراف، من التفاوض بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

أخيرا، يجب على الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة أن تؤدي دورها بالكامل. وقد ذكرت السيدة جيسيكا ويست للتو دور الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة في هذا المجال، ونحن نقدر ملاحظاتها. وستواصل الصين كما درجت عليه المشاركة في إطار الأمم المتحدة في مجال الفضاء الخارجي. في ظل الظروف الراهنة، نعتقد أنه ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح تعزيز جهودهما والاضطلاع بدور أكبر في النهوض بالأمن في الفضاء الخارجي.

طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ المفهوم الهام لبناء مجتمع يستند إلى مستقبل مشترك، وتحقيق تنمية تعم مكاسبها الجميع. إن مستقبل المجتمع البشري الذي يتقاسم نفس المصير يتضح بجلاء في مجال الفضاء الخارجي. وأيّا كان حجم البلدان أو مستواها التنموي، ينبغي لها جميعاً، أن تشارك في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأن تسهم فيه وتستفيد منه. وينبغي للدول الكبرى التي ترتاد الفضاء أن تضطلع بمسؤولية توفير المنافع العامة وتساعد الدول ذات القدرات الفضائية المحدودة أو المنعدمة على التمتع بمنافع وفوائد استكشاف الفضاء سلمياً.

اضطلعت اللجنتان الأولى والرابعة بجهود هائلة وحققتا إنجازات كبيرة في هذا المجال. وستدعم الصين دائما عمل الأمم المتحدة في هذا المجال وستقدم مزيداً من الإسهامات في سبيل تحقيق سلام الفضاء الخارجي واستقراره في الأجل الطويل.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكر الوفود باحترام الوقت المحدد بثلاث دقائق. وقبل دقيقة من انقضاء المهلة الزمنية، تنطلق الإشارة الضوئية الموجودة على الميكروفون. كما أذكر بأن آلية طلب الكلمة تلقائية. عندما يضغط على الزر، يظهر ذلك على الشاشة.

السيدة غيتون (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يؤيد بلدي البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتشكر فرنسا أعضاء فريق الخبراء شكرا جزيلا على مداخلاتهم الشيقة جدا. وأود أن أختصرها في كلمتين: التغيير والاستمرارية. إن تغيير حالة الفضاء الخارجي التي شهدناها قبل ٥٠ عاما واضح؛ وقد تمت بالفعل الإشارة إليه. يستخدم الفضاء وينتفع به عدد أكبر اليوم. ولم يعد حكرا على الجهات العسكرية أو العلمية، وليس بالإمكان اختزاله بوصفه سباقاً على التكنولوجيا أو الاستكشاف.

إن الفضاء اليوم أكثر انفتاحا وأكثر استراتيجية لكل واحد منا، إذ إن أنشطتنا اليومية الآن تتوقف على الفضاء. ومع ذلك، إذا كان هناك انقطاع في السياق، هناك أيضا استمرارية لما هو على المحك، أي ضمان سُبل الوصول إلى الفضاء. قد تم بالتأكيد إضفاء الطابع الديمقراطي على سُبل الوصول إلى الفضاء، مع استحداث سواتل أخف وانخفاض تكاليف إطلاق السواتل، لكن المسألة طرحت مجدداً. وليست المسألة من حيث الجوهر تتعلق بضمان وصول الجميع إلى الفضاء، بل ضمان استدامة سبل الوصول إليه.

كيف يمكننا منع مخاطر الاصطدام، وانتشار الحطام في بيئة يتزايد فيها عدد الأجسام وتزيد فيها الجهات الفاعلة تنوعا؟ وفي هذا الصدد، الذي يتصل جزئيا بإدارة حركة المرور الفضائية، يجب علينا أن نعمل بشكل منطقي، مع مراعاة قواعد السلوك التي يفهمها ويتبعها الجميع. إن العمل الطويل الأجل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي

التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، لمدة تقارب عقداً من الزمن يعدّ خطوة في هذا الاتجاه، ونأمل أن يتوج ذلك العمل خلال الدورة المقبلة للّجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي ستنعقد في شباط/فبراير.

وعموما، فإن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، التي لا تعدّ ملزمة قانوناً بالتأكيد ولكنها توفر معياراً وقائمة مصطلحات موحدة، تشكل، في رأينا، صكّا عمليا للصمود أمام تحديات الأمن والاستدامة.

أود الآن التطرق لمسألة ضمان الاستخدام السلمي للفضاء. لم يعد الفضاء ساحة تنافس بين القوتين العُظميَين، لكنه يظل يشكل جبهة استراتيجية ولا يزال عرضة للتنافس بين الدول العظمى. وفي سياق التطور السريع ونشر التكنولوجيات الفضائية ذات الصلة بالأنشطة الدفاعية، فإن الهدف الذي حددناه لأنفسنا قبل خمسين عاما لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، من الضروري تجديد النظر في هذه المسألة، التي شهدت حالة جمود في مؤتمر نزع السلاح، بغية تمكين الدول من إعادة تأكيد التزاماتها في أنسب إطار وأسلوب.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، أعتقد أن مداخلات أعضاء فريق الخبراء بيّنت لنا أننا بحاجة إلى أن نكون أكثر استجابة عند تحليل أحدث التطورات التكنولوجية والآثار المترتبة عليها من أجل الحفاظ على استدامة الأنشطة الفضائية وأمنها.

وينبغي أيضاً أن نكون أكثر شمولا وأن نأخذ في الاعتبار الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة من غير الدول. وعالمنا يجب أن يكون أكثر تفاعلا، ويجب أن نجد المنتديات للتحدث إلى بعضنا البعض.

أخيرا، ينبغي تعزيز التعاون والتنظيم من أجل تعظيم الفوائد التي يمكننا جميعا أن نستمدها من الفضاء الخارجي كمنفعة مشتركة. ولذلك، فإن التجمعات مثل اجتماعنا اليوم – الذي يشهد لقاء وتبادل آراء بين لجان الجمعية العامة المعنية بالاستخدام السلمي ونزع السلاح وممثلي الدول والأطراف الفاعلة الخاصة – لا غنى عنها وينبغي، في رأينا، أن تكون أكثر انتظاما.

السيد الذبحاني (اليمن): أود بداية أن أعبر للرئيسين المشاركين عن شكر المجموعة العربية على تنظيمهما لهذه الجلسة الهامة التي تمثل فرصة فريدة للتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بمسائل الفضاء، خاصة وأن هذه الجلسة جاءت في وقت يصعب فيه التمييز بين الأنشطة الأمنية والمدنية التي يتم القيام بها في الفضاء الخارجي.

والمجموعة العربية تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد أصبح الفضاء الخارجي يؤدي دوراً متصاعدا بالنسبة لقطاعات كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للدول. وقد تعاظم هذا الدور مع التطور العلمي والتكنولوجي، مما يستدعي توفير مناخ مناسب من الأمن والشفافية والثقة فيما يتعلق بأنشطة الدول في هذا الفضاء. وكغيرها من الدول، تطمح الدول العربية إلى تسخير الفضاء الخارجي لتلبية احتياجاتها التنموية باعتباره إرثاً مشتركا وملكية عامة للبشرية جمعاء.

وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى على الأهمية القصوى لأن يبقى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه محصوراً في الأغراض السلمية فقط، تمشياً مع أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تسعى لتحقيق هدف منع تسليح الفضاء الخارجي، من جهة، وضمان استدامته، من جهة أخرى. وهذا من أجل صون السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز التعاون الدولي وفقاً للمبادئ والالتزامات ذات الصلة.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى دينامية جديدة للسباق نحو التسلح، ستكون عواقبها وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبهدف التصدي للتحديات المحتمل مصادفتها في تحقيق أمن الفضاء الخارجي واستدامته، نؤكد مجدداً على أولوياتنا في هذا السياق، والتي ترتكز على المبادئ الأساسية التالية.

أولا، ضرورة تقنين كافة الأنشطة في الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل ضمان مبدأي الشمولية والعالمية المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة، وكذا إعمالا لقاعدة التوافق الدولي في هذا المجال الحيوي؛ ثانيا، إن أي مسعى لضبط وتقييم أنشطة الفضاء الخارجي يجب أن يهدف إلى الحفاظ على مصالح جميع الدول والشعوب، وينبغي ألا يهدف إلى إعاقة الدول في ممارسة حقها الأصيل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ ثالثا، ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالا عالميا سلميا خاليا من أي نزاعات أو حروب، والوقاية من سباق تسلح محتمل في الفضاء، وذلك بمنع وضع أي أسلحة فيه، سواء لأغراض الدفاع أو الهجوم، وكذا ضرورة بحث ووضع آلية دولية ملزمة لحظر وضع أو استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ رابعا، التأكيد على الأهمية القصوى لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والعمل على إدماج الدول النامية ضمن منظومة الدول المستخدمة والمنتفعة من الأنشطة والتطبيقات الفضائية استجابة للاحتياجات الخاصة لهذه الدول وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، تثمن المجموعة العربية محتوى إعلان دبي الذي اعتمد خلال أشغال المنتدى الرفيع المستوى الأول ”الفضاء كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة“، الذي نظمته الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي أكد فيه المشاركون على أهمية الجهود المشتركة في ضمان استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأمد البعيد للأغراض السلمية حصراً، وكذا أهمية فتحه أمام الدول الناشئة في مجال ارتياد الفضاء قصد تعميم المنفعة للبشرية جمعاء.

وترحب المجموعة العربية بأي مبادرات تهدف لتحقيق أمن الفضاء الخارجي واستدامته، ما دامت تأخذ في اعتبارها المبادئ السالفة الذكر، وتعمل على ضمان سلمية الفضاء الخارجي ومنع تحويله إلى مجال لسباق التسلح.

ختاماً، نتمنى أن يتم إدراج مواضيع أخرى في إطار الجلسات المشتركة المستقبلية للجنتين الأولى والرابعة، يمكن التطرق فيها إلى موضوع تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بالإضافة إلى أمن الفضاء الخارجي واستدامته.

الرئيس المشارك راميريث كارينيو (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد لونوار (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا.

يسرنا أيما سرور حضور هذه الجلسة، ونرحب بالرئيسين المشاركين ترحيبا حارا، ونشكر المشاركين في النقاش. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتناول عدد من النقاط.

نود أولا التأكيد على أن الأنشطة والتكنولوجيات الفضائية أدوات أساسية يمكن أن تساعدنا كثيراً في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والتطبيقات الفضائية محركات للنمو الاقتصادي والابتكار، وتسهم في القدرة التنافسية للصناعة وخلق فرص العمل، وبالتالي الحد من الفقر. كما يمكن

أن تكون مفيدة في مواجهة التحديات المجتمعية الرئيسية مثل تغير المناخ، وإدارة الكوارث، والرعاية الصحية والتعليم للجميع، وحماية البيئة ونقص الموارد والتنوع البيولوجي. وهي مهمة أيضا لمنع وإدارة النزاعات والجريمة، فضلا عن حماية حقوق الإنسان.

النقطة الثانية هي أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كغيرها، طورت قدرات فضائية كبيرة في مجالات الملاحة العالمية ورصد الأرض والبحوث، ومجتمعنا يعتمد على تلك القدرات بشكل متزايد. وهذا الاعتماد المتزايد على الفضاء يخلق حاجة مشتركة إلى تهيئة بيئة فضائية مأمونة ومستدامة وآمنة. ولذلك، ينبغي أن تتعامل مع المخاطر والتحديات الكبيرة معاً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحطام الفضائي الخطير والاصطدامات المدمرة، وضرورة تقاسم المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض وطيف الترددات اللاسلكية، وخطر عرقلة أو تدمير السواتل بشكل متعمد.

ويوضح ذلك مرة أخرى لماذا يولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اهتماماً بالغاً لوضع وتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة كوسيلة لتعزيز الأمن وكفالة الاستدامة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وإننا نؤيد المناقشات بشأن الصكوك غير الملزمة قانونا التي من شأنها تعزيز التعاون الدولي المتزايد، ووضع معايير للسلوك المسؤول عبر المجموعة الكاملة من الأنشطة الفضائية، وتعزيز الالتزامات بعدم التدخل في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدامه، وتيسير تكافؤ فرص الوصول إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي.

كما نؤيد مواصلة العمل على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعلى الفهم المشترك للمبادئ القائمة للإدارة العالمية للفضاء كتدبير لمنع اندلا ع النزاع وتعزيز التعاون الدولي.

أخيرا، نؤيد بقوة العمل البالغ الأهمية الذي قام به الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي التابع للجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، الذي اختتم المفاوضات بشأن مجموعة أولى من المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٦. ونتطلع للعمل مع الرئيس وجميع الشركاء لإتمام المفاوضات بحلول الموعد النهائي المحدد لانتهاء أعمال الفريق العامل في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

السيدة مكارني (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سوف أتناول اثنين من المواضيع والمسائل الإرشادية المقترحة في البرنامج، وكذلك سأرد على بعض التعليقات التي أبداها المشاركون في حلقة النقاش صباح هذا اليوم.

الأول يتعلق بمعاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وكيفية تحقيق العالمية. إننا نتفق جميعاً على ضرورة أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء بالإطار القانوني الدولي الراهن للفضاء ومعاهداته الأساسية الأربع، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي، وأن تضطلع بأنشطتها ضمن ذلك الإطار.

إن التقيد بهذه المعاهدات ومبادئها على الصعيد العالمي خط أساس مهم للمجتمع الدولي خلال مرحلة وضع قواعد سلوك جديدة لتنظيم الأنشطة الفضائية المستجدة.

إن كندا بوصفها رئيس اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، تشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى معاهدة الفضاء الخارجي حتى يتسنى لنا المساعدة على ترسيخ هذا النظام القانوني الدولي الذي يحكم الفضاء الخارجي في الوقت الراهن. وإن معاهدة الفضاء الخارجي ذات الخمسين عاما، لا تزال تمثل أساسا متينا لعمل المجتمع الدولي، بحيث أنها في الواقع تتجاوز ما يتناول المعاهدة نفسها لكي يتسنى لنا مواصلة البناء والاستجابة للابتكارات والتكنولوجيات الجديدة. إننا نحرز تقدما من خلال التدابير الطوعية التي تساعد على ترسيخ المعايير الدولية

للسلوكيات التي تطرق إليها بعض أعضاء فريق المناقشة هذا الصباح. لقد عملوا على تهيئة مناخ الثقة الضروري للغاية لوضع التدابير الملزمة قانونا التي تنظم الفضاء في المستقبل.

لذلك، ما الذي يمكننا القيام به لبناء الاستخدام الآمن والمستدام للفضاء الخارجي؟ هنا في هذه القاعة، وفي التجمعات الإقليمية والمتعددة الأطراف، يمكن للدول أن تجري مناقشات للمسائل المحددة الهدف والملحة جدا بالنسبة لها. وكان بوسعنا أن نضيف الفضاء إلى جدول الأعمال الدولي للفت الانتباه إلى الحاجة إلى الاستخدامات السلمية للفضاء التي يمكننا جميعا أن نستفيد منها، وليس فقط الدول المرتادة للفضاء اليوم، بل أيضا الدول الحالية، الجديدة منها والناشئة، فضلا عن الدول المقبلة.

يمكننا أيضا استهداف المناقشات لتشجيع النقاش المفتوح بشأن الاتجاهات الحالية والناشئة، وما تعنيه بالنسبة للدول الأعضاء وحكوماتها وصناعاتها ومواطنيها. ويمكن تشجيع المنظمات الإقليمية أو الأقاليمية على تعزيز البحث والتحليل. وكما ذكرت السيدة ويست، سيسعدنا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إطلاق مؤشر أمن الفضاء الذي يتناول المواضيع الأربعة التي تجسد الترابط المتزايد بين الضعف والتآزر المشترك في الفضاء الخارجي الذي تطرق إليه جميع المشاركين في حلقة النقاش. اسمحوا لي أن أكرر أن الانضمام إلى المعاهدة يكفل استمرار أهمية المعاهدة وأن المبادئ التي يستند إليها لا تزال مكرسة لخدمتنا جميعا.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالنظام القانوني والإدارة العالمية، أود أن أحذر بأنه ينبغي ألا نجعل عدم وجود توافق في الآراء بشأن مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي يمنعنا من طرح الأفكار في إطار المدونة التي حققت الدعم. وبدلا من ذلك، فلنناقش الخطوات العملية الأخرى لتشجيع وضع قواعد واضحة للطريق من أجل استخدام الفضاء الخارجي.

ويجب على الدول التي ترتاد الفضاء أن تزيد من التعاون وتضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة تنفيذا لتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). وفي آذار/مارس الماضي، قدمت كندا تقريرها، ونأمل أن يساعد الدول الأعضاء على فهم الأنشطة الفضائية لكندا. ونشجع الآخرين على تنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، نحن أيضا نحرز تقدما في وضع المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل في لجنة الفضاء. إن تلك المبادئ التوجيهية تسعى إلى معالجة طائفة واسعة من القضايا العملية جدا، بما في ذلك الوقاية والتخفيف من الحطام الفضائي وإزالته؛ والقواعد التنظيمية؛ والعمليات الفضائية؛ والإرشادات الجديدة للجهات الفاعلة في مجال الفضاء؛ والتنبؤ بالأحوال الجوية من الفضاء. وستكون التنمية المستدامة أيضا عنصرا هاما في الجهود الرامية إلى تحديد السلوك المسؤول في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء بالإضافة إلى مساهمتها في ضمان الاستخدام المستدام للفضاء.

لذلك، نشجع جميع الدول على العمل مع كندا، بوصفها الرئيس الحالي للجنة، على إنجاز هذا العمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتقديم المجموعة النهائية من المبادئ التوجيهية الطوعية لكي تعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٨.

أخيرا، إن ما يتعين علينا القيام به هو عقد مزيد من الجلسات كهذه الجلسة. إذ أن هذه الجلسة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة خطوة طيبة، ومبادرة شفافة ومن بين تدابير بناء الثقة.

السيد ميندیث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشير إلى أن هذه الجلسة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة لمعالجة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى

وفد فنزويلا، لأنها تتزامن مع الذكرى السنوية الستين لإطلاق سبوتنيك، الذي مهد الطريق لإحراز تقدم في الفضاء الخارجي، وكذلك مع الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي.

ندرك التقدم الكبير المحرز في هذا المجال. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل بعض المخاطر التي تواجه البشرية، من قبيل زيادة عسكرة الأنشطة في الفضاء الخارجي التي يمكن أن تؤثر سلبيا على السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الهيئات المسؤولة عن استعراض هذا الموضوع، الاضطلاع بالمهمة الأساسية للتفاوض بشأن التدابير والاتفاقات الدولية للحيلولة دون معاناة البشرية من الكوارث الناجمة عن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونشعر بالقلق أيضا من أن توجه بعض الأنشطة الفضائية على نحو يقوض مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال نشر سواتل التجسس والتدابير الأخرى المتعلقة باعتراض الاتصالات. إن ذلك يقوض سيادة البلدان. ولذلك، من المهم جدا بالنسبة لوفد فنزويلا الترويج لمبادرة وفدي روسيا والصين فيما يتعلق بالتفاوض على معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترى فنزويلا أن التعاون الدولي عنصر أساسي في تعزيز تنمية البلدان في هذا المجال، ولذلك، نعتبر التعاون مع هذين البلدين أساسيا من أجل إحراز تقدم. إن التعاون الذي نعمل على تطويره مع جمهورية الصين الشعبية مكننا من وضع ثلاثة سواتل في المدار: ساتل سيمون بوليفار في ٢٠٠٨، وساتل فرانسيسكو دي ميراندا في ٢٠١٢، ومؤخرا ساتل سوكري. تلك المبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون والاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة في بلدي.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن وفد بلدي على استعداد للعمل مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف التي جمعتنا هنا اليوم، وهي: الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتعزيز التعاون لصالح البشرية في سياق احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هانسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أستراليا بهذه الجلسة المشتركة بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، ونحن نشكر الرئيسين المشاركين والأعضاء المشاركين في حلقة النقاش. بالنظر إلى الإعلان الصادر مؤخرا عن الحكومة الأسترالية ومؤداه أننا نعتزم إنشاء وكالة فضاء وطنية، فإننا نستمع بكل آذان صاغية هذا العام لما يدور في تلك الجلسة. ونقدر الأفكار المفيدة التي استمعنا إليها بشأن النظام القانوني للفضاء الخارجي.

إن معاهدة الفضاء الخارجي التي تعتبر حجر الزاوية في النظام الحالي، تحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولكن لا يوجد حتى الآن أي حظر على نشر الأسلحة التقليدية في الفضاء الخارجي، أو على الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. وفي حين أننا مستعدون للتفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانونا على المسار الصحيح، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي الاستمرار في تدابير الشفافية وبناء الثقة على نحو غير ملزم وقابل للتحقق باعتبار ذلك أولوية عاجلة.

إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التداولية الشاملة، وآلية نزع السلاح المنبثقة عن الأمم المتحدة، ينبغي لهما مناقشة هذه المسائل ابتداء من الدورة المقبلة. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح المقدم من روسيا، والصين والولايات المتحدة بشأن إدراج هذه المناقشات في هيئة نزع السلاح. وإذا ما أريد تقديم توصيات للنظر في وضع صك ملزم قانونا في سياق مداولات هيئة نزع السلاح، فإنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح في ذلك الوقت أن يناقش تلك التوصيات.

مع تزايد عدد الدول الأعضاء التي تبدي اهتماما بالفضاء الخارجي، شهدنا أيضا عددا متزايدا من الجهات الفاعلة في

القطاع الخاص مهتما بذلك. ومن الضروري أن تشارك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص مشاركة تامة في وضع سياسات الفضاء، بما في ذلك المسألة الهامة جدا المتعلقة بكيفية معالجة الحطام الفضائي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتلقي المزيد من الأفكار من الفريق، بناء على الملاحظات التي استمعنا إليها بالفعل، بشأن كيفية إشراك القطاع الخاص في مجال وضع السياسات.

السيد تيني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتشاطر حركة عدم الانحياز رغبة المجتمع الدولي في تعزيز أمن وأمان واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، فضلا عن ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولصالح جميع الدول بصرف النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية فيها. وتدرك حركة عدم الانحياز المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحقوق السيادية وغير القابلة للتصرف لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بصورة حصرية. كما تشدد الحركة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة حالياً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، والنظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

ما زالت الحركة قلقة إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح الفضاء الخارجي وعسكرته. وتكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك عالمي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر يظل يمثل أولوية.

ما فتئت حركة عدم الانحياز تؤكد مجددا الحاجة إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها، يتم التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة. وأي مبادرة بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسين المشاركين، لا سيما المشاركون في حلقة النقاش على بياناتهم الشيقة والمفيدة. ونرحب بالمبادرة إلى عقد حلقة النقاش المشتركة اليوم بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي.

تتشاطر باكستان القلق إزاء الخطر المتزايد الذي يتهدد أمن الفضاء الخارجي واستدامته. لا بد من منع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة للنزاع وإبقاء استخدامه قاصرا على الأغراض السلمية. ونحن ملتزمون بمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، التي سلمت بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يعود بالفائدة على جميع البلدان ولصالحها، ويجب أن يكون مجالا مفتوحا للبشرية جمعاء.

يواجه الفضاء الخارجي حاليا خطر التسليح. ويجري تطوير منظومات مضادة للقذائف التسيارية وغيرها من التكنولوجيات العسكرية المتقدمة التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي. ولا يمكن للنظام القانوني الدولي الحالي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي أن يعالج هذه المخاطر على النحو الملائم. وهناك حاجة إلى سد هذه الثغرات من خلال إبرام معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح. إن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وغيرها من المبادرات غير الملزمة قانوناً، مثل مدونة قواعد السلوك الخاصة بأنشطة الفضاء الخارجي، ذات قيمة كبيرة لتعزيز الثقة بين

الدول. غير أن تلك التدابير الطوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن الالتزامات القائمة على معاهدات والملزمة قانوناً.

من الجدير بالذكر أن باكستان لديها برنامج فضاء متواضع ولكنه آخذ في النمو. وباكستان طرف في المعاهدات المتعددة الأطراف الأساسية الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، وهي تمثل أيضا لمجموعات المبادئ الخمس المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. وباكستان عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة. وتقوم اللجنة بمعالجة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، إلى جانب عدد كبير جدا من المسائل المهمة الأخرى. ويمكن أن يتحقق ذلك على أفضل وجه من خلال نظام إدارة عالمية شامل وملزم قانونا. تضطلع اللجنة أيضا بدور مهم في بناء قدرات البلدان النامية. وهذا يتطلب كفالة الوصول إلى البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء ومعالجتها، إلى جانب إمكانية المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالنسبة لجميع الدول.

علينا أيضا أن نتذكر بأن الفضاء الخارجي مصير مشترك للبشرية. وفي رأينا أن أعضاء اللجنة كانوا مصيبين فيما يتعلق بتراكم الحطام الفضائي والقمامة والنفايات الفضائية، التي لا تهدد الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي اليوم فحسب، بل أيضاً سلامة الأجيال المقبلة التي يقينا نحن ملتزمون تجاهها.

السيد ريفيرو روثاريو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد كان اجتماع المائدة المستديرة مفيدا للغاية، وكانت البيانات مثيرة جدا للاهتمام. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الحصول على نسخ منها.

مرّ أكثر من ٥٠ عاما على دوران سبوتنيك حول كوكب الأرض. وبعد بضعة أشهر، حققت البشرية هدف الذهاب إلى الفضاء والعودة إلى الأرض ممثلا بشخص يوري غاغارين. وكانت تلك أيام لا تُنسى. بيد أن التقدم العلمي والتقني، وأمور عديدة أخرى، أدت بسرعة إلى وضع خطير تمثل في سباق تسلح مفرط تجاوز حدود الكرة الأرضية.

تود كوبا أن تؤكد مجددا موقفها ومؤداه أن تسليح الفضاء الخارجي أحد أكبر الأخطار التي تتهدد مستقبل البشرية. يجب الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه التراث المشترك للبشرية. ونحض المجتمع الدولي على ضمان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. هذا هو التحدي الأمني الرئيسي الذي يجب أن نواجهه ونتغلب عليه. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي بحيث لكي تستخدم تكنولوجيات الفضاء لمنع الكوارث والتخفيف من آثارها، وحماية البيئة وضمان سلامة البشرية.

لقد مر خمسون عاما على إبرام معاهدة الفضاء الخارجي، وهي المعيار لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وحددت المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة الأخرى ذلك بوصفه هدفا يجب تحقيقه.

إن التشريعات الدولية الحالية غير كافية أو غير موجودة في كثير من المجالات، ولا سيما في مجال منع عسكرة الفضاء الخارجي. وهناك صكوك قانونية دولية تتعلق تحديدا بوضع الأسلحة في الفضاء، ولا سيما الأسلحة النووية. ذلك هو السبيل الوحيد لمنع عسكرة الفضاء الخارجي. ولذلك، نحث جميع الدول على التفاوض واعتماد معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وينبغي دعم المبادرة الروسية – الصينية.

وفي القرن الحادي والعشرين، نشهد العديد من الأجسام التي تسبح في الفضاء. وتشمل الأجسام المتعلقة بالبحوث والاتصالات والتجسس. كما أن هناك حطاما ونفايات. يجب أن نضمن الاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة في الفضاء الخارجي. ويجب ألا ننسى أن الفضاء الخارجي هو الإرث المشترك للبشرية. إن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بطريقة سلمية حق لجميع الدول. ولا ينبغي أن تكون الإمكانات الفضائية حلما؛

كما ينبغي للبلدان النامية أن تحقق مكاسب من الأنشطة الفضائية لمنفعتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثمة تحديات أخرى يتعين التغلب عليها. ومن الضروري أن يكون هناك مزيد من الفرص المتساوية للحصول على تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها حتى يتسنى للبلدان النامية أن تسهم أيضا في نجاح خطة التنمية المستدامة.

السيد غدونوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب الوفد الروسي بالرئيسين المشاركين وهو على اقتناع بأنه تحت قيادتهما المقتدرتين، ستكون الجلسة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة مفيدة. ويحدونا وطيد الأمل أن تكون لدينا مناقشة دقيقة وشيقة فيما بين المشاركين. وتؤثر المواضيع التي اختيرت للمناقشة تأثيرا مباشرا على المسؤولية المهمة جدا المتمثلة في ضمان الأمن في الفضاء الخارجي.

ستواصل أنشطة الفضاء الخارجي بموضوعية إعطاء سبب جديد للجنتين لتنسيق تلك الأهداف والمهام وإدماجها في سياق البحث عن حلول لمشاكل أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، ينبغي أن نطرح على أنفسنا سؤالا.

إننا نتساءل عما إذا كان لدى سائر الدول فهم مشترك لهذه المشكلة والعناصر المكونة لها والقرارات التي يتعين اتخاذها. وينبغي الاعتراف صراحة بأن هذا الفهم لم يظهر حتى الآن. للأسف فإن الافتقار إلى وحدة الرأي أمر مقدر سلفا، يحدده الكثير من العوامل والظروف، بما في ذلك الظروف السياسية. ولكي أعطي مثالاً على ذلك. قدمت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إسهامات هامة في صياغة واعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). وأقرت الدولتان بأهمية التوصيات الواردة في التقرير، وأعربتا عن عزمهما على ضمان تنفيذها على الصعيد العملي. ومع ذلك، فلنلقِ نظرة على ما حدث بالفعل. في سياق المفاوضات الجارية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة، والمتعلقة بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، اقترح الاتحاد الروسي عدداً من المهام التنظيمية لتنفيذ التوصيات من أجل ضمان أمن العمليات الفضائية.

إن الولايات المتحدة، وفقا لبياناتها والنهج العام الذي اتبعته في المفاوضات، فقد فضلت اتباع نهج مختلف لتنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين الذي ارتأى اتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني فقط. ولم تؤيد فكرة الاتحاد الروسي بتحويل التوصيات إلى أنظمة معيارية دولية. ولكننا نرى أن هناك العديد من المسائل التي ينبغي بالتأكيد تنظيمها من خلال نظام للمسؤوليات المتبادلة.

يبدو أن الصعوبات التي واجهناها في مفاوضات اللجنة لا تزال مستعصية على الحل. وسرعان ما كشف اجتماع ما بين الدورات للفريق العامل بشأن الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي الذي عقد في فيينا الأسبوع الماضي، أن مجموعة كبيرة إلى حد ما من الدول، ليس لديها ببساطه أي مصلحة أو رغبه في صياغة تدابير شامله لضمان أمن أنشطة الفضاء الخارجي، وتكتفي بالأدلاء ببيانات عامة جدا وتعبيرات عن النوايا. وبصراحة، فوجئنا بالظهور المفاجئ للرفض التام لأي تنظيم معقول أو مجدٍ لسلسلة كاملة من المسائل الموضوعية. وعلى وجه الخصوص، أدْهَشنا موقف بعض الوفود الرافض لأهمية الامتناع عن استخدام بعض السُبل والوسائل المتعلقة بالأنشطة الفضائية التي يمكن أن تؤثر على المرافق الفضائية وأنشطة المشاركين الآخرين.

إن المشاكل المتعلقة بضمان أمن العمليات في الفضاء لم تحل بشكل ملموس وفعّال، ولا توجد طريقة مطلقا تمكننا من اعتبار نهاية هذه المفاوضات المطولة انتصارا. وسنكون قد فوتنا فرصة فريدة لتحديد شروط مسبقة لكفالة أن تظل هذه البيئة آمنة ومستقرة عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الفضائية.

ونعتقد أن وجود إطار تنظيمي بشأن أمن العمليات الفضائية سيحدد بشكل حاسم الطاقات الكامنة لتطوير وتنظيم الأنشطة الفضائية في المستقبل. وفي هذا الصدد، لدينا سؤال نطرحه على المشاركين في حلقة النقاش. كانت هناك نقطة مثيرة للاهتمام في البيان الذي أدلت به السيدة دانييلا جينتا، ممثلة شركة إيرباص، عندما قالت إنه

(تكلم بالإنكليزية)

لا توجد حاجة بالضرورة إلى تعديل معاهدات الفضاء الخارجي، غير أن تلك التشريعات والقوانين الوطنية مهمة.

(تكلم بالروسية)

نعتبر ذلك أمرا محيرا، ويثير مسألة ما إذا كانت معظم التغييرات التي أدخلت مؤخرا على التشريعات الوطنية في بعض الدول لم تسفر سوى عن عدم فهم نعتقد أنه يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التوترات في العلاقات الدولية فيما يتعلق بسائر الأنشطة الفضائية، مثل البحث والتطوير واستخدام الموارد الفضائية.

ثمة مسألة أخرى قد تكون أكثر أهمية وهي أن تعزيز النظام الأمني على أساس معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هو ببساطة أمر لا مجال لذكره بدون حل مسألة الامتناع عن وضع الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي أو استخدام القوة فيه. لذلك سيكون من المهم للغاية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن السبل والوسائل الخاصة بالقيام بذلك. إن النسخة المحدثة في ٢٠١٤ لمشروع المعاهدة الروسية – الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية، كانت مفيدة للغاية وتؤدي وظيفتها في هذا الصدد. من المؤسف لمسنا أن بعض الدول، ولأسباب سياسية، لا تعمل على عرقلة مشروع المعاهدة المقترحة فحسب، ولكنها ذاتها أيضا لم تطرح أي اقتراح بشأن هذه المسألة العالمية المهمة ذات الصلة.

ما دامت بعض الدول الفضائية المهمة لا تقوم بأي محاولة لوضع نظام جديد لتنظيم الأمن في الفضاء، سيظل ذلك يستحث سؤالا معقولا جدا: هل من المستصوب حتى الاستمرار في هذه الجهود في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، (اليونيسبيس+٥٠) لتشجيع الشعار المُثير ”الإدارة العالمية للفضاء“؟ نحن نقترح الامتناع عن استخدامه، لأنه في ظل الظروف الراهنة، من الأرجح أنه لا يخدم سوى بعض المصالح المحددة جدا المتعلقة بالجغرافيا السياسية للفضاء.

من خلال بعض القرارات الانفرادية المعروفة التي اتخذت أولا في ولاية من الولايات القضائية والآن في اثنتين منها، والتي تؤثر على مركز الموارد المعدنية في الفضاء، شهدنا إثارة غموض غير مسبوق فيما يتعلق بالامتثال مستقبلا للمبدأ الأساسي لقانون الفضاء الدولي حيث إن الأجرام السماوية غير خاضعة للملكية الوطنية بأي وسيلة، بافتراض أن ”الملكية الوطنية“ تعني إمكانية امتلاك الدولة أو القطاع الخاص لها. إن الحالة فريدة إذ أن إحدى الدول قد منحت حقوقا لشركات فيها من أجل تطوير موارد لا تملكها الدولة نفسها. لقد فوجئنا بأن عدداً قليلاً فقط من الدول قد أعربت علناً عن وجهة نظرها بشأن هذا الابتداع التعسفي. وبصراحة إن المواقف التي أعرب عنها الكثيرون في الأوساط الأكاديمية كانت توفيقية. ونعتقد أنه من المرجح أن نرى المزيد من القرارات الأحادية غير الملائمة. والسؤال الأهم هو ما إذا كان المجتمع الدولي والأمن الدولي يستفيدان من ذلك؟

ينبغي أن نكون حذرين للغاية فيما يتعلق بالتزاماتنا بموجب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. فهي ضماننا للاستقرار

المؤسسي في كل مجالات الأنشطة الفضائية. ولذلك لا ينبغي لنا الاعتماد على ما يسمى بالتفسيرات المرنة للمبادئ والقواعد القانونية التي تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية الجشعة. إن السبيل الحقيقي الوحيد الذي يكفل تمكننا من سد الثغرات الموجودة في النظم القانونية الدولية بشكل موثوق ودائم، هو العمل معا من أجل توضيح المسائل كلما اقتضت الضرورة ذلك، عن طريق الحوار. وبعبارة أخرى، يتعين علينا أن نعمل من خلال المعاهدة، وليس الالتفاف عليها، وفي رأينا ينبغي أن يكون ذلك حصرا من خلال منتدى الأمم المتحدة.

وحتى أسوق مثالا محددا يعلل موقفنا، فإن المادة التاسعة من معاهدة عام ١٩٦٧ تتضمن قاعدة هامة بشأن منع التدخل الضار في الأنشطة الفضائية. وينبغي ألا يكون هناك أي شكوك حول جدواها، لكونها نجحت في الخمسين عاما الماضية في ضمان بيئة آمنة ومستقرة عموما من الناحية العملية في الفضاء الخارجي. هل أحكام المادة التاسعة مثالية؟ بالتأكيد لا، ولكن يمكن أن تصبح أساسا لوضع فهم شامل للكيفية التي ينبغي للدول أن تتعاون بها في التخفيف من التدخل الضار والاستجابة لحالات الطوارئ غير المتوقعة في الفضاء، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لضمان أن يكون تدبر أمر حالات الطوارئ طيعا.

أما الدفاع عن النفس في الفضاء فمثال آخر. إذ أن دولا كثيرة تفضل عدم التطرق إلى هذه المسألة، لأنها تعتبر أن نفس مفهوم القواعد المتعلقة بالدفاع عن النفس يشكل تهديدا للاستكشاف والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ولكن علينا أن تنظر في الظروف الموضوعية. وبموجب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، فإن ميثاق الأمم المتحدة ينطبق، ويشمل ذلك المادة ٥١ منه. والسبب الرئيسي وراء إثارة هذه المسألة يتعلق بكون الصكوك التي اعتمدتها بعض البلدان بشأن الأنشطة التنفيذية في مجال الفضاء تتعامل مع مسألة الدفاع عن النفس على نحو متزايد ليس فقط باعتبار ذلك قاعدة واردة في الميثاق فحسب، بل أيضا بوصفه قاعدة من قواعد القانون العرفي، بل كثيرا ما تتجاوز المعايير الواضحة للجوء إلى الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١. وتشمل التدابير الوقائية القائمة على افتراضات ذات نوايا عدوانية. ومن الواضح أن هذا يشكل خروجا عن الميثاق. ومن الواضح أيضا أن الافتراضات الذاتية أصبحت عاملا حاسما في هذه القرارات.

اقترحت روسيا بأنه ينبغي للجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي أن تبحث الأسباب القانونية والطرائق للجوء في حالة افتراضية إلى حق الدفاع عن النفس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة من حيث انطباقه على الفضاء الخارجي. لقد طرحنا هذا الاقتراح بالقصد الجاد المتمثل في مناقشة وتحديد ما يشكل أعمالا أو نوايا عدائية وكيفية الاعتراف بهذه الأعمال العدائية. وإذا نجحنا في الاتفاق على ذلك، فإن التفاهم المتبادل لفكرة الدفاع عن النفس في الفضاء يجب أن تصادق عليه الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي رأينا أن ذلك من شأنه أن يمثل خطوة عملية نحو وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة التي سمعنا الكثير عنها.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تجاوز بيان المتكلم السابق في بيانه الحدود الزمنية المنصوص عليها بأكثر من ١٠ دقائق. قبل الاستماع إلى المتكلم التالي، أود أن أذكر جميع المتكلمين التفضل باحترام الوقت المحدد بثلاث دقائق حتى يتسنى لنا الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من المتكلمين في الوقت المحدود المتبقي لدينا.

السيد عباني (الجزائر): في البداية، أود أن أعرب لكم عن شكري وفدي لكم على تنظيم هذه الجلسة التي تتيح لنا فرصة هامة للتصدي للتحديات المحتملة أمام تحقيق أمن الفضاء الخارجي واستدامته، وتوفر فرصة أخرى للتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بمسائل الفضاء الخارجي. كذلك أشكر كل من ممثل مكتب نزع السلاح، والسيدة مديرة شؤون

الفضاء وجميع الخبراء على مداخلاتهم القيمة. ويعرب وفدي عن تأييد وفدي للبيانين اللذين ألقاهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل اليمن بالنيابة عن المجموعة العربية.

لا شك في أن الفضاء الخارجي أصبح اليوم يؤدي دورا متميزا في قطاعات كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للدول، خاصة مع تنامي التطور العلمي والتكنولوجي، مما يستدعي أكثر من أي وقت مضى تهيئة مناخ مؤاتٍ من الأمن والشفافية والثقة فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها الدول في الفضاء الخارجي.

على غرار العديد من الدول، تقوم الجزائر باستغلال الفضاء من خلال تسخيره لتلبية احتياجاتها التنموية وفقا لبرنامجها لفضائي ”أفق ٢٠٢٠“ الذي يعتبر أداة مرجعية للسياسة الفضائية الوطنية، ووسيلة لدعم التنمية المستدامة التي تهدف إلى تطوير القدرات الصناعية للبلاد، وتلبية الاحتياجات الوطنية في شتى المجالات، وكذلك التحكم في المعرفة والتقنيات ذات الصلة.

تتابع الجزائر باهتمام كبير مجمل المسائل التي تُناقش في المحافل الدولية المتعددة الأطراف، لا سيما على مستوى لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وتساهم مع غيرها من الدول في تعزيز الأنشطة الفضائية السلمية والمستدامة.

إن الفضاء الخارجي بوصفها تراثا مشتركا وملكية عامة للبشرية جمعاء، تشدد الجزائر على ضرورة حصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا، ضمانا لاستدامته، وحفاظا على السلم والأمن والاستقرار، وكذلك لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وفقا للمبادئ والالتزامات الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٣ بشأن المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدام للأغراض السلمية ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى ديناميكية جديد للسباق نحو التسلح، ربما تكون لها عواقب وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الأثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وبغية التصدي للتحديات المحتمل مصادفتها في تحقيق أمن الفضاء الخارجي واستدامته، تعيد الجزائر التأكيد على أن تقنين كافة الأنشطة في الفضاء الخارجي، يجب أن يتم مظلة الأمم المتحدة، بحيث يكون الهدف من أي مسعى لضبط وتنظيم هذه الأنشطة الحفاظ على مصالح جميع الدول والشعوب. وينبغي ألا يهدف لإعاقة الدول في ممارسة حقوقها الثابتة في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

كذلك تشدد الجزائر على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالا عالميا سلميا خاليا من أي نزاعات أو حروب أو سباق تسلح محتمل، وذلك بمنع وضع أي أسلحة فيه، وكذلك التفكير في وضع آليات دولية ملزمة لحظر وضع أو استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي.

تشدد الجزائر أيضا على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالا عالميا سلميا خاليا من أي نزاعات أو حروب أو سباق تسلح محتمل، وذلك بمنع وضع أي أسلحة فيه والتفكير في وضع آليات دولية ملزمة لحظر وضع أو استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي.

من هنا، ترحب الجزائر بكل المبادرات التي تهدف إلى تحقيق أمن الفضاء الخارجي واستدامته ما دامت هذه المبادرات تعمل على ضمان سلمية الفضاء الخارجي واستدامته، ومنع تحويله إلى مجال لسباق التسلح. وفي هذا السياق، نقدر المبادرة الصينية

والروسية المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتي تهدف إلى تعزيز المنظومة القانونية الحالية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

في الختام، تؤكد بلادي الأهمية القصوى لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وتمكين الدول النامية من الانتفاع من الأنشطة والتطبيقات الفضائية بقصد تلبية احتياجاتها التنموية، وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا المجال.

السيد غونزاليث أنينات (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أتطرق إلى بضع نقاط رئيسية تجري مناقشتها اليوم، مع الأخذ في الحسبان أنني لا أعتقد أن هذا هو المكان الصحيح لمناقشة بعض المبادرات التي يجري النظر فيها حاليا في منتديات أخرى في الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك، سيكون من الأفضل لنا أن نحاول تطوير بعض الأفكار الجديدة، استنادا إلى البيانات الذكية جدا للمشاركين في النقاش.

فعلى سبيل المثال، أشار أحدهم إلى قضية المسؤولية، قائلا إنه ينبغي تغيير نظام المسؤولية عن الأضرار نظرا لوجود ما يزيد عن ٤٠٠ ساتل الآن تدور حول الأرض. وفي رأيي، هذه حالة خطيرة جدا من وجهة نظر قانونية، لأنه بموجب أحكام اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تتسبب بها الأجسام الفضائية، يمكن أن تشكل أو تنشئ عنصرا مدمرا لنظام المسؤولية الموضوعية، وفي نهاية المطاف، من دون أن ندرك، نحوله إلى فرع آخر من فروع القانون الدولي يختلف تماما عن قانون الطيران.

في سياق ما قاله ممثل اتحاد العلماء المهتمين بسواتل المراقبة، أود أن أقول إن الحالة في الواقع بخلاف ذلك. إن البلدان التي لا تمتلك هذه القدرات المتعلقة بالسواتل وتخضع لهذه المراقبة هي أكثر تعرضا مع مرور كل يوم ولا يمكنها الحصول على جميع البيانات والمعارف والدراية المستمدة من سواتل المراقبة، كما وصفت ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو). لم تكن هناك مفاوضات في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة فيما يتعلق بالسواتل التي صُنعت وأُطلقت بموجب ترتيبات تم التفاوض عليها في الثمانينات. بيد أن هذه الأنواع من المعايير المتعلقة بسواتل الرصد ينبغي تناولها بنهج أحدث، نهج علمي تجريبي لكنه يستند في الوقت ذاته إلى أساس العديد من القواعد الدولية والقانون الدولي.

أما العامل الآخر الذي أود أن التطرق إليه والذي نريد في نهاية المطاف، أن نمزج معه بطريقة ما، فهو الاعتراف بأن المراقبة يمكن أن تؤدي إلى جريمة التجسس. هذا المفهوم ليس له وجود. فاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧ تنص على أنه لا يثبت التجسس إلا عندما يتم الحصول على المعلومات بصورة سرية أو مزاعم زائفة. في اللحظة التي لم تعترض فيها الولايات المتحدة على إطلاق أول ساتل أدى ذلك إلى نهج عرفي إزاء هذه المسألة، مؤداه أنه لا يوجد أي بلد في العالم يشكك فيه حتى يومنا هذا. لذلك، لا ينطوي ذلك على جريمة تجسس، ولكن إذا كنا قادرين على التحقيق في هذه المسألة على النحو المناسب، ينبغي أن نكون قادرين على تصنيف السواتل غير المسجلة سابقا بوصفها سواتل للتجسس، ومن ثمّ لا تمتثل للقواعد العامة للقانون الدولي والقانون الدولي للفضاء.

أخيرا، ينبغي لنا أن نوضح هنا أن الخلل الكبير في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ يكمن في البند الوارد في المادة الرابعة بشأن نزع السلاح الجزئي، الذي يحظر فقط نشر الأسلحة الذرية في المدار، وليس الأسلحة التقليدية. هذه مشكلة ضخمة يجب أن نجد لها حلا، إلى جانب وجهة النظر العملياتية التي لا يمكن تحقيقها بالرغم مما تطالب به بعض الوفود عندما تقول لا علاقة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف بلجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. لقد اضطلعت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بقدر هائل من العمل

بشأن هذه المسألة، وكذلك مكتب شؤون الفضاء الخارجي، في حين أن مؤتمر نزع السلاح، حسب علمي، لم يدرج ذلك في جدول أعماله لسنوات عديدة. فلا يمكن في نهاية المطاف أن تكون هيئتان مكرستان للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا، والمشار إليهما في معاهدة الفضاء الخارجي، لا تتعاونان بصورة عملية. لذلك أود طرح اقتراح غير رسمي تماما، لكوننا قد بدأنا في مناقشته، وهو ينبغي أن نعقد اجتماعا مرة في السنة على الأقل ويمكن أن يكون ثنائي الهيكلة ما بين مؤتمر نزع السلاح، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي.

أخيرا، أعتقد أن من المهم للغاية أن نسترعي الانتباه إلى ما هو منصوص عليه في مقدمة معاهدة الفضاء الخارجي وديباجة ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تشير إليهما المادة الثالثة من المعاهدة، وفي فرع مقاصد ومبادئ الميثاق التي تشير إلى انتهاكات السلام والأعمال العدائية. ما لدينا من وجهة نظر قانونية، كذلك ما هو القدر من الدعم السياسي والعلمي الذي تحظى به؟ ما الذي نعنيه بالجوانب المخلة بالسلام، التي ليس لها أي تحديد، أو ما الذي نقصده بالأعمال العدائية؟ وبعبارة أخرى، هناك العديد من العوامل الفضفاضة في هذا الموضوع التي تتطلب تركيزا جديدا وحديثا لا يتوفر لها بالضرورة. إنني أتكلم هنا تأييدا للمبادرات المختلفة التي أقتُرِحت والتي تبدو لي معقولة، لكن لم يتسن لي الوقت لدراستها بدقة.

سأقصر كلامي على الإعراب عن شواغلي، لأن ما يهمني أن هذه الشواغل يمكن أن تبرز، على سبيل المثال، إذ يمكن لي أو لأي واحد منا أن يجتمع مع ممثلة إيرباص لصناعات الدفاع والفضاء، التي أدلت ببيان ممتاز، ومعها ومع جميع زملائنا الآخرين، ويمكننا أن نجري محادثات غير رسمية في أي وقت وفي أي مكان، لكنهم من الآن فصاعدا، يمكنهم على أضعف الإيمان أن يقدموا لنا العناصر الفقهية والمداخلات التي قدموها لكي نتمكن من تهيئة مناخ يتسم بالمزيد من التقارب والسُبل الفعالة لتعزيز الثقة في الفضاء، حيث أن هذه هي بعض الأهداف الأساسية الواردة في مبادئ مراقبة الأرض من السواتل والمحافظة عليها.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): ما زال لدينا أربعة متكلمين و١٥ دقيقة. إذا لا تحترم الوفود الحدود الزمنية المقررة لن نتمكن من الاستماع إلى الجميع.

السيدة ارشينار (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب سويسرا بالجلسة المشتركة الثانية للجنتين الأولى والرابعة والجهد الذي يمثله تعزيز الحوار بين الفضاء ومجتمعات نزع السلاح المحلية. ينبغي مواصلة هذا الحوار المهم كي يتسنى لنا استكشاف مختلف التحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته على نحو متعمق.

وترى سويسرا أن المعايير الدولية ونظام الإدارة العالمي للأنشطة الفضائية ينبغي تعزيزها لنتمكن من الصمود أمام التحديات الجديدة الناشئة في القطاع الفضائي السريع التطور. وتشيد سويسرا بالعمل الذي تقوم به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تسهم أنشطتها المتعددة بشكل حاسم في تحقيق السلام والأمن في الفضاء الخارجي. وفي هذا المنتدى، تعتبر صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية الرامية إلى تعزيز الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي أحد الأهداف المهمة التي ينبغي الانتهاء منها في عام ٢٠١٨. وتشمل المبادئ التوجيهية تدابير الشفافية وبناء الثقة، ومن شأنها أن تسهم في سلامة الفضاء الخارجي وأمنه. وكجزء من هذا الجهد، تؤمن سويسرا بأن تعزيز تبادل المعلومات عن الأجسام والأجسام الفضائية على الصعيد المتعدد الأطراف أمر رئيسي في تعزيز سلامة العمليات الفضائية واستدامتها. إن سويسرا، باقتراحها تعيين رئيس للفريق العامل الجديد المعني بهذه الأولوية المواضيعية، يعني أنها ملتزمة بدعم العمل المقبل للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في هذا المجال.

أما بشأن بالتحديات التي نواجهها فيما يتعلق بأمن الفضاء الخارجي، فترى سويسرا منذ أمد بعيد أن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية، يجب ألا يصبح مجالا للمجابهة العسكرية. إننا نتشاطر جميعا مصلحة مشتركة في كفالة أن يظل الفضاء الخارجي خاليا من أي نزاع. وينبغي أن يظل مستقرا وصالحا للاستخدام في الأجل الطويل من جانب جميع الدول. وفي هذا المجال، يمكن أن يتواكب معا وضع الصكوك الدولية الملزمة قانونا وغير الملزمة قانونا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الصكوك غير الملزمة قانونا خطوات تدريجية نحو الوصول إلى الصكوك الملزمة قانونا. فهذا النهج يمكن أن يقدم إسهامات كبيرة.

وترى سويسرا قيمة كبيرة في وضع مبادئ للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وقد تمّ الشروع في عمل هام في هذا المجال، يمكن تنقيحه.

أما بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فسويسرا على استعداد لدعم وضع عناصر لصك ملزم قانونا، ينبغي أن يكون واسع النطاق. يمثل منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي جانباً من الجوانب الهامة، لكن التحديات تتجاوز ذلك، ولا بد من مناقشة استخدام أي نوع من أنواع القوة ضدّ النظم الفضائية. ويجب ألا يصبح الفضاء ساحة للمواجهة العسكرية. بل يجب أن يظل بمعزل عن أي نزاع حتى تتمكن جميع الدول من الانتفاع منه في الأجل الطويل.

السيد مازيو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد الأرجنتين العمل المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة لمعالجة المسائل الوثيقة الصلة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي. نحن ممتنون جدّا للمشاركين في حلقة النقاش على البيانات التي قدّموها.

وفي سياق الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، من الضروري اتخاذ نهج شامل نحو المادة الرابعة من المعاهدة في مناقشة ما يمكن أن تسهم به كل لجنة في نطاق اختصاصها من حيث ضمان عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وعدم عسكرة الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فضلا عن المسائل المتصلة باستخدامه السلمي واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل البعيد. ويجب أن نضع في الاعتبار القيود التي تنطوي عليها المادة الرابعة، والتي تحظر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية ولكنها لا تحظر الأسلحة التقليدية ولا الأدوات والممارسات التي يمكن استخدامها كأسلحة، مثل التشويش على الإشارات المرسلة من المحطات الأرضية وإليها أو ما بين السواتل، والفيروسات الحاسوبية أو المضادة للسواتل.

ما برحت الأرجنتين تولي اهتماما شديدا للأعمال الأخيرة التي تضطلع بها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونود أن نشدد على أن عدم منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه قد يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التقيد بالاتفاقات القائمة ووضع مصطلحات واضحة بشأن عدم شرعية نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

نرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل البعيد فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولا ينبغي لهذه الدراسة التي تتناول استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل البعيد بأي حال من الأحوال أن تصبح أداة تمكن الدول التي تمتلك تكنولوجيا الفضاء فرض قيود على البلدان الأخرى التي لها حق مشروع في تطوير تكنولوجيا الفضاء واستخدامها. وتعني الحالة الراهنة للتكنولوجيا أن الجهات الفاعلة من القطاع الخاص تساهم فيه على نحو متزايد، ومن الأهمية بمكان أن ننظر في القضايا الجديدة التي لم تتناولها بعد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في

الأغراض السلمية. ويجب علينا أن نتخذ نهجاً مبتكراً ومسؤولاً، وأن نعزز التعاون مع سائر المنتديات التي تتناول هذه المسائل. وأعتقد أن حلقة النقاش التي عقدناها اليوم مثال ممتاز على ذلك.

السيد هودغكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لدي فقط بضع تعليقات. أولا، إن كنا نتطلع إلى تدابير ترمي إلى تحقيق وفورات في التكاليف هنا في اللجنة الرابعة، أقترح أن نلغي الآلية التي ترسل الإشارة الضوئية الصغيرة الحمراء، بما أن الدول الأعضاء قد قررت، فيما يبدو، تجاهل تلك الإشارة. ولذلك سوف أجعل تعليقاتي موجزة جدا.

أحرزنا تقدما كبيرا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وهو ما يجسده تقرير اللجنة (A/72/20) المعروض على جميع الدول الأعضاء. وقد أثار زميلنا من الوفد الروسي بعض النقاط التي نود أن نجيب عليها. أولا، ل انضممنا بالفعل إليهم لتقديم مشروع قرار بشأن دراسة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هنا في الجمعية العامة، ونحن نرحب بتلك المبادرة. أما المقترحات الأخرى التي قدمناها في اللجنة الرابعة وفي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فكّلها مُعدّة من أجل إضفاء مزيد من الشفافية على أنشطتنا الفضائية، ونعتقد أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء هنا تبنيها. ونتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن ما بوسعنا فعله لجعل أنشطتنا الفضائية أكثر شفافية، ولزيادة التزام الدول الأعضاء بمعاهدة الفضاء الخارجي التي نحتفل هذا العام بمرور خمسين عاما على إبرامها، فضلا عن الصكوك الأخرى التي اعتمدتها الأمم المتحدة بعد اعتماد معاهدة الفضاء الخارجي. وتشمل اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، واتفاقية المسؤولية الفضائية، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، والمبادئ اللاحقة غير الملزمة بشأن الاستشعار عن بعد، واستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء والتخفيف من الحطام المداري.

أخيرا، أود أن أحض جميع الدول الأعضاء هنا على العمل بدأب داخل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للانتهاء من النظر في المبادئ التوجيهية بشأن استدامة الأنشطة الفضائية في الأجل البعيد، ونأمل أن نفرغ من ذلك في عام ٢٠١٨. وإن وُفّقنا في ذلك، سيكون هذا إنجازا ضخما تحققه الأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في مجال تعزيز التعاون الدولي والشفافية وبناء الثقة.

السيد فارما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. لدي خمس نقاط أود طرحها. أولا، أشكر جميع المشاركين في حلقة النقاش. ما فتئ وفد بلدي يؤيد تعزيز التآزر فيما بين فيينا وجنيف ونيويورك بشأن مسائل الفضاء الخارجي، وهذا مثال جيد جدير بأن يُحتذى به.

ثانيا، سمعنا اليوم أنْ لا حدود في الفضاء الخارجي. ولا يوجد أي موقع هيمنة ولا واجهة تتستر على الأنشطة التي تجري في الفضاء. ومن ثمّ ربما تؤدي الإجراءات الأحادية الجانب التي تهدف إلى تعزيز الأمن في الفضاء إلى أثر ارتدادي، لذلك يجب أن نتعاون من أجل تعزيز الأمن الفضائي لجميع الدول التي ترتاد الفضاء ولمستخدمي الفضاء. ثالثا، هناك عدد كبير من الأخطار التي تهدد أمن الفضاء. ولا تنبع كلها من جانب واحد فحسب، كما علينا أن نتأكد من أن الفضاء ليس محلّ تسليح بغض النظر عن المسار التكنولوجي المعتمد لذلك.

أما النقطة الرابعة التي أود أن طرقها هنا فهي أنه يجب على الدول الأعضاء أن تستعين بجميع المنتديات العاملة في مجال أمن الفضاء على مواصلة وضع القواعد بشأن أنشطة الفضاء الخارجي وتعزيز النظام الدولي القائم بشأن الفضاء الخارجي. وهيه المنتديات: هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي نأمل أن تُدرج بندا جديدا بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء

الثقة في الفضاء الخارجي؛ ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تضطلع بعمل قيم بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ واللجنة الأولى؛ والاتحاد الدولي للاتصالات، وفي المقام الأول، مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

أخيرا، يُعيدني هذا إلى ما هو مطروح للنقاش هذا العام. أعتقد أن هذه فرصة هامة نحتاج فيها إلى العمل معا من خلال العمل في اللجنة الأولى لمنع حدوث سباق تسلح يؤدي إلى إهدار الموارد في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بإمكانية الشروع في العمل بشأن عناصر صك دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يربط بين العمل في مؤتمر نزع السلاح، حيث إن الفضاء الخارجي بندٌ أساسيٌ في جدول الأعمال.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا اليوم. وقبل اختتام عملنا بعد ظهر هذا اليوم، أود أن أشكر جميع الوفود وأعضاء فريق المناقشة على بياناتهم الثاقبة بشأن الموضوع والمواضيع الفرعية في مناقشات فريقنا المشتركة. وأشعر بالامتنان أيضا للتعاون والمساندة التي حظيت بهما أنا وزميلي السفير رافائيل داريو راميرث كارينيو، ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، في مهمتنا كرئيسين مشاركين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠